الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٢٣**
الأربعاء ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ٠٠/٩
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٩.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن معالي السيد ويلفريد إيلرنغتون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد إيلرنغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم باسم وفد بليز على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبقدر ما يتقاسم بَلَدانا قِيَم السلام والديمقراطية فإن من الصعب أن يكونا أكثر اختلافا. فسويسرا بلد غير ساحلي تساوي مساحة أراضيه ضعف مساحة بلدي ويبلغ عدد سكانه خمسا وعشرين ضعف سكان بلدي الساحلي. تملك بليز اقتصادا حجمه بليون دولار فيما يقدر الاقتصاد السويسري بـ ٤٠٠ بليون دولار. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في سويسرا ما يقدر بـ ٠٠٠ ٦٧ دولار فيما يبلغ ذلك الرقم في بليز حوالي ٠٠٠ ٤ دولار.

أبرزت أوجه الاختلاف هذه بين بليز وسويسرا لأنها تقف شاهدا على حجم التفاوت الواضح الذي يميز عالم اليوم. نحن في هذه القاعة ننادي بالمساواة في السيادة ولكننا نعيش تفاوتا اجتماعيا واقتصاديا على أساس يومي في جميع أنحاء العالم. ذلك التفاوت بين الدول، وفي إطارها، لا يزال موجودا، فيما يتكاثر الفقر في خضم الثراء.

في بلدي، وعلى الرغم من نمو الإنتاج الحقيقي للفرد خلال الأعوام العشرة الماضية يتزايد أيضا عدد أبناء بليز الذين يعيشون في فقر. وبعبارة أخرى، لقد شهدنا نموا ولكن بدون تنمية متناسبة مع ذلك النمو لشعبنا.

وتوافق بليز على أن التنمية هي مسؤولية وطنية. ولكن واقعنا المعاصر يجعل المسائل التي كان الاهتمام بها يقتصر حتى الآن على الصعيد الوطني مسائل ذات اهتمام عالمي. فنتيجة للعولمة، ضعفت القدرة الإدارية للدولة. ولا يمكن لسياسة الاقتصاد الكلي لدينا ولقدرتنا المالية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

التصدي بشكل كاف للصدمات الخارجية المتعددة الناشئة، في جملة أمور أخرى، عن الأزمة الثلاثية، المالية والغذائية والمتعلقة بالطاقة.

ولذلك، فإن الدعم الدولي الكافي والملائم في هذا الوقت يمثل أمرا أساسيا إن كان لنا أن نتلافى استمرار التعثر في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، يتعين على الدول المتقدمة النمو أن تفي عاجلا بوعودها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وبالنسبة لبليز، تزداد صعوبة الحصول على الدعم الدولي بسبب تصنيفنا كبلد متوسط الدخل. فبينما نستمر في الاستفادة من المساعدة الرسمية الإنمائية والاستثمارات المباشرة في مسعانا لإدماج بليز في الاقتصاد العالمي، فإن ما يحرك استراتيجية التنمية لبلدنا، في جزئها الأكبر، هو في حقيقة الأمر الدين الأجنبي والتجاري المحلي العالي التكلفة.

وعليه، فإن بليز قد راكمت على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية مستوى عاليا من الدين العام بأسعار مرتفعة وبتمويل طويل الأجل. وقد ارتفع تناسب الدين العام مع الناتج القومي الإجمالي على نحو مستمر من ما يناهز ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٧٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨، وبلغ الارتفاع ذروته، أي نسبة ٨٧ في المائة، في عام ٢٠٠٥. وتلك الاستراتيجية القائمة على الدين، والتي كانت نموذجا لبلدان عديدة أخرى، ستصبح بالتأكيد عبئا غير محمود وغير مرغوب فيه لأطفالنا.

إن التزامات خدمة الدين ذات الطابع الدائم تضع قيودا على قدرة حكومتي لزيادة الاستثمارات الاجتماعية، وخاصة في المجالات التي هي في أمس الحاجة إليها. وعليه، ليس مستغربا أن تجد بليز نفسها خارج المسار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع والتعليم وتمكين المرأة. ونظرا للتآزر فيما بين الأهداف، فإن التعثر في تحقيق أحدها يهدد بلوغ بعضها الآخر.

إن شروط التعامل بين المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتوسطة الدخل لا بد من تعديلها إن كان لبلدان كبلدي أن تفلت من طوق الحلقة المفرغة للتنمية القائمة على الدين. ومع أن تلك الشروط يجب، بالضرورة، أن توفر استراتيجيات ملائمة للحد من الأخطار، وينبغي ألا تكون عبئا ثقيلا بحيث تضع قيودا على حيز سياساتنا. ولا بد لها أن تحترم ملكيتنا لاتخاذ مبادرات التنمية. وعليه، يجب أن يكون التعاون والدعم الدوليان عاملين مكملين بدلا من أن يكونا عاملي إملاء بشأن سبل المضي قدما.

ومع أن المانحين التقليديين لبليز ظلوا لفترة طويلة يقدمون المساعدات القيمة التي نعرب دائما عن امتناننا لها، فإننا نستفيد الآن من طرائق جديدة للتعاون التي تدر فوائد مباشرة وفورية أكثر على شعبنا. وخبرة بليز في التعاون مع تايوان تمثل نموذجا للتعاون القائم على الشراكة. فبفضل مساعدة حكومة تايوان، طورت بليز بشكل مستمر قدراتها في مجال البحوث الزراعية، وفي الزراعة والتعليم والاستثمار في القطاع الاجتماعي.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظل التعاون قائما على هذا الأساس منذ أمد طويل. فقد استفادت بليز استفادة كبيرة للغاية من شراكتها مع كوبا والبرازيل والمكسيك وفترويلا. وهناك أهمية خاصة للتعاون في القطاع الصحي. وفي الواقع أن التقدم الذي يمكن أن ندعي إحرازه في الأهداف المتعلقة بالصحة هو، في جزء منه، شهادة على ما تحققه تلك الشراكة.

وفيما يتعلق بعلاقاتنا خارج نصف الكرة الغربي، فإننا ماضون في إقامة أوجه شراكة جديدة. فقد تلقينا مواد إغاثة بقيمة تكفي لعامين من الإمارات العربية المتحدة، التي

نكن لها كل التقدير، لا سيما على ضوء وتيرة العواصف المدارية التي ضربت سواحلنا خلال السنوات القليلة الماضية. ومن خلال تلك الشراكة، تصبح بليز قادرة على السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية على نطاق أوسع. إن تجربتنا هذه يجري استنساخها في أماكن أخرى حول العالم، كما نشهد في نماذج أخرى من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتعين علينا الآن أن نجعل من أوجه الشراكة تلك النماذج المتبعة في التعاون العالمي.

وفي الأمم المتحدة، ركزنا على المساعدة الإنمائية الرسمية منذ زمن بعيد على أنها مرادفة للشراكة العالمية. ويتعين توسيع أفق هذه النظرة الضيقة، ويجب أن نتخلص من الجدلية التي يوجهها المانحون. وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية وضع اتجاه جديد ينقلنا من ثقافة المانح – المتلقي إلى ثقافة الشراكة القائمة على الاحترام المتبادل.

وكما أكد جميع المتكلمين في هذه المناقشة العامة، إذا كان لهذه المؤسسة أن تواجه ذلك التحدي يجب عليها إصلاح ذاتها.

إن هياكل وتنظيم اتخاذ القرار حاليا تميل إلى الاستقطاب بين الشمال والجنوب. وتلك الدينامية تعيق التعاون وتحوّل المناقشة إلى مناسبة احتفالية بدلا من حوار ذي مغزى. وقد تغير العالم على مدى الـ ٦٥ عاما من وجود الأمم المتحدة. إننا نتعامل مع حقائق واقع جديد. والمنظمة تكاد تكون عالمية تماما، حيث يوجد هنا تمثيل لـ ١٩٢ بلدا. وقد توسع نادي الدول الحائزة للقوة النووية، وقد يستمر في التوسع. وتعمق التكامل العالمي عبر التكنولوجيا وتحرير الأسواق وزيادة حرية انتقال رؤوس الأموال. وولد ترابطنا أخطارا نظامية عالمية.

إننا بحاجة إلى أمم متحدة تجسد إنصافا أكبر في تمثيل الشمال والجنوب وتعمل بفعالية أكبر. وهذا يعني أنه يجب إصلاح أجهزة الأمم المتحدة. ويجب أن تكفل عملية اتخاذ القرار الاتساق والشمولية. وفي المقام الأول، يجب أن تكون العدالة والإنصاف مرشدين لآلياتنا للإنجاز. والإصلاح الذي نسعى إليه يجب أن يكون أعمق من مجرد تغيير الحرس، بل هو الإصلاح الذي يعيد بناء الثقة فيما بيننا والثقة في النظام.

وتعكف بليز على بلورة رؤية للقرن الحادي والعشرين لاقتصاد حديث وأخضر ومستدام، ويكون قائما على بناء القدرات والكرامة الإنسانية والتنمية البشرية والابتكار. وتعمل حكومتنا على بناء رأس المال المحلي عبر الاستثمار الاجتماعي وإيجاد الوظائف وتحسين الحصول على الائتمانات ومكافحة الجريمة والعنف.

ولهذا الغرض، أطلقنا مشروع استعادة بليز، الذي يتضمن مبادرة شاملة لمكافحة الجريمة، ويكملها عنصر اجتماعي واقتصادي يهدف إلى استعادة النسيج الاجتماعي لمجتمعنا عبر توفير التدريب على المهارات، والتعليم الدائم للكبار، وتطوير الهياكل الأساسية وتنمية الإحساس بالاعتزاز المدني. وقد شرعنا في برامج تقديم الطعام في المدارس والمنح لمساعدة طلاب المدارس الثانوية، وبرامج قائمة على أموال أساسية للمزارعين ورسملة مؤسستنا المالية للتنمية للإقراض الداخلي للمبادرين بالأعمال التجارية.

كما أجرت الحكومة عملية استشارية متعددة الأطراف والقطاعات لإعادة تحديد الأهداف الإنمائية الوطنية في مشروع ”أفق عام ٢٠٣٠“. وعلاوة على ذلك، أنشأ رئيس الوزراء مجلس المستشارين في العلوم لتقديم إرشاد أفضل لعملية ”أفق عام ٢٠٣٠“ بغية إدماج العلم والتكنولوجيا في جدول أعمال التنمية الوطنية.

إن بليز تضطلع بحزم بمسؤوليتها عن التنمية الوطنية. وتهدف جهودنا إلى كفالة تحقيق التنمية التي تتيح لجميع أبناء

شعبنا فرصة حقيقية لتحقيق قدراتهم الحقيقية بكرامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا لا نريد من الأمم المتحدة إلا التعاطف والشراكة، وليس الإحسان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد س. م. كريشنا، وزير خارجية الهند.

السيد كريشنا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة، مؤكداً لكم تعاون وفدي التام. وحرصاً على وقت الجمعية الثمين، سوف أتلو جزءاً من بياني، وقد جرى تعميم نصه الكامل.

لقد أنشئت الأمم المتحدة، قبل ٦٥ عاماً، لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب، وتأكيد الإيمان بالحقوق الأساسية، وتهيئة الظروف لصون احترام القانون الدولي والنهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح. وبعد ستة عقود ونصف العقد، جعلت العولمة من عالمنا مكاناً أصغر كثيراً. كما أوجدت ظروفاً تتحول معها بسرعة مشاكل وتحديات أي بلد أو منطقة إلى مشاكل وتحديات يواجهها مجتمع الأمم الأوسع نطاقاً.

إن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقرصنة البحرية والأوبئة والأمراض والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، كلها لا تعترف بحدود أو حواجز. وبالمثل، فإن تداعيات الصراعات الداخلية، والدول الفاشلة وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وشح الغذاء والأزمات المالية والاقتصادية، تتعدى الأقطار والمناطق. وفي ظل تلك الظروف، يتطلع المجتمع الدولي إلى الأمم المتحدة للتغلب على التحديات المشتركة للبشرية من خلال التدابير المنسقة للدول، حسبما يرد في الميثاق.

والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي يمكن أن تكون في مركز نظام دولي للحوكمة. ومع ذلك، فهي تحتاج إلى إصلاح عاجل كيما تعكس الحقائق المعاصرة وتواجه التحديات العالمية الناشئة بفعالية. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى إصلاح مجلس الأمن. وكانت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء واضحة في سعيها إلى توسيع العضوية في فئتيها الدائمة وغير الدائمة على السواء. ولا بد لنا من الوصول بالمفاوضات إلى خاتمة مبكرة ومنطقية.

ولا بد كذلك من تنشيط الجمعية العامة بصورة حقيقية. ويجب أن تسترد مكانتها إزاء المسائل ذات الأهمية الأساسية مثل تعيين الأمين العام والعلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وإلى جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لابد للجمعية العامة أيضاً من أن تحدد معايير المشاركة المتعددة الأطراف في الاقتصاد العالمي والتنمية والتعاون الإنمائي.

ومن دواعي ارتياحنا البالغ أن نشهد في هذا العام تقدماً كبيراً في جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة في مجالي المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. وأود أن أؤكد على التزامنا القوي إزاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وتعزيزه.

إننا نحتاج أيضاً إلى كفالة العمل على أن يكون استعراض مجلس حقوق الإنسان هذا العام بمثابة إضافة إلى دور المجلس كآلية فعالة وذات مصداقية وأساسية للأمم المتحدة في التعامل مع حقوق الإنسان.

إن حكومة بلدي تولي أولوية كبرى لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. فتحديات التنمية قد تفاقمت بفعل الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠٠٨. ومجموعة الـ ٢٠، التي تضم أكبر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، قد عملت في تضافر وتجاوبت بسرعة وبهدف محدد لوضع حد للتباطؤ العالمي وتوجيه رسالة قوية للثقة والاستقرار. وترى الهند أن مجموعة الـ ٢٠ – المحفل الأساسي للتعاون

الاقتصادي الدولي- يمكن أن تساعد على بلورة نمو قوي ومتوازن ومستدام لمصلحة الجميع.

والهند، كبلد معرض لآثار التغير المناخي، ويعاني منها بالفعل، لها مصلحة كبيرة في نجاح المفاوضات الدولية الجارية في هذا الصدد. وليس ثمة بديل عن العملية التي تقودها الأمم المتحدة، بما تتسم به من شمول وشفافية، لكي تفضي بنا إلى نتيجة طموحة ومنصفة تحترم أحكام ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات على اختلافها. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك قبول لتشاطر متكافئ لمورد الغلاف الجوي لصالح البشر جميعاً.

لقد قطعت الهند على نفسها تعهداً ملزماً بتحقيق نزع السلاح النووي العالمي وغير التمييزي في إطار زمني محدد – وهي رؤية عبر عنها رئيس الوزراء راجيف غاندي بكل وضوح في الجمعية في عام ١٩٨٨. وبعد ذلك بما ينيف عن عقدين، ما فتئ ذلك الهدف بعيد المنال. وفي غضون ذلك نشأت تهديدات جديدة، بما في ذلك خطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل.

وقدمت الهند ورقة عمل بشأن نزع السلاح النووي في ٢٠٠٦، شملت اقتراحات محددة تجسد روح ومضمون خطة عمل راجيف غاندي. إننا ندعو إلى تكثيف المناقشات والحوار فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع غير الحكومي الأوسع، وذلك لتعزيز توافق آراء دولي يمكن أن يترجم إلى عمل ملموس لتحقيق نزع السلاح النووي.

وما انفكت الهند ملتزمة بالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ومن الممكن التحقق منها دوليا لوقف إنتاج المواد الانشطارية معاهدة تكون ملبية لمصالح الأمن القومي في الهند. ونأمل أن يكون بإمكان المؤتمر الشروع في المفاوضات في وقت مبكر. ولا نزال ملتزمين بالوقف الاختياري الأحادي والطوعي لتجارب المواد المتفجرة النووية.

لقد برز الإرهاب بوصفه أحد أشد التهديدات خطورة على السلم والأمن الدوليين. ولإلحاق الهزيمة به، من الحتمي أن يستفيد المجتمع العالمي من التعاون الدولي ويضطلع بعمل متضافر ضد الإرهابيين ورعاتهم. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للإرهاب، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك إرهابيون طيبون أو سيئون. ونحن نحث الدول الأعضاء على إبداء الإرادة السياسية الضرورية لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية شاملة للإرهاب الدولي واعتمادها.

إن أحلام السلام واستتباب الأمن في جنوب آسيا من أولوياتنا القصوى. ونحن ملتزمون بعلاقات حسن الجوار مع جميع جيراننا، بما في ذلك باكستان. وبروح التضامن تلك مع شعب باكستان في ساعة ضرائه، تعهدنا بدفع ٢٥ مليون دولار على شكل معونة يتم إيصالها عن طريق الأمم المتحدة للقيام بجهود الإغاثة من الفيضانات في ذلك البلد. ونود، بوصفنا بلدا جارا، أن نقدم المواساة والإغاثة في الوقت المناسب لضحايا تلك الكارثة الطبيعية. ومما يحزننا فقدان الأرواح والممتلكات الذي عانت باكستان منه نتيجة للفيضانات غير المسبوقة.

ومن المعروف جيدا أن لدى بلدان كثيرة شواغل راسخة إزاء نمو وتوطيد التشدد والإرهاب في باكستان. ونحن نتشاطر هذه الشواغل، لا سيما لأن جامو وكشمير، وهما جزء لا يتجزأ من الهند، تتعرضان منذ عدة سنوات الآن لهذا التشدد والإرهاب الذي ترعاه باكستان. ويجب على باكستان أن تلتزم التزاما رسميا بألا تسمح باستخدام الأرض التي تخضع لسيطرتها للإرهاب الموجه ضد الهند. إن مكافحة باكستان بحزم ومصداقية للجماعات الإرهابية العاملة من ترابها هو من مصلحة المنطقة ومن مصلحة باكستان.

ولا يمكن لباكستان أن تلقننا دروسا في الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن، لو أوفت باكستان بالتزامها بألا تسمح باستعمال الأرض الخاضعة لسيطرتها من قبل إرهابيين يعملون ضد الهند لساعد ذلك مساعدة كبيرة في الحد من العجز من حيث الثقة الذي يعيق تطوير علاقات ثنائية أفضل بين بلدينا. نحن جاران، وبوصفنا جارين يتعين علينا أن نعمل معا.

لقد اختتمت أفغانستان بنجاح مؤخرا انتخابات برلمانية. إننا نعتقد بأن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يكون ثابتا في مشاركته مع أفغانستان لكفالة نجاح جهود التعمير التي تبذلها لتمكينها من البروز لصفتها مجتمعا ديمقراطيا وتعدديا ومزدهرا. واستمرار تواجد الملاذات والمحميات الآمنة للإرهابيين خارج حدود أفغانستان عقبة كبيرة في وجه استعادة السلام والأمن في أفغانستان. وينبغي أن يكون ذلك التركيز الرئيسي للمجتمع الدولي.

وقد قال باندیت جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء للهند، في ١٩٤٨:

”إن المبادئ الأساسية التي تستند الأمم المتحدة إليها مبادئ صحيحة. ونؤمن بتلك المبادئ الأساسية ونريد أن نساعد المنظمة على اتباع هذه المبادئ“.

بقيت حكومة الهند وشعبها الذي ينيف عدده عن بليون نسمة متمسكين بذلك الالتزام. وأود أن أؤكد مجددا رسميا إيماننا بالمبادئ التي تشكل أساس الأمم المتحدة، وبمنظومة الأمم المتحدة ذاتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس ألماغرو، وزير خارجية أوروغواي.

السيد ألماغرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن غاياتنا على المستوى الوطني غايات نريدها أن تتحقق في المجتمع الدولي. إنها غايات يجب على المجتمع الدولي أن يتناولها باعتبارها أولويات. وهي تشمل القضاء على العوز والحد من الفقر وأسبابه الجذرية وإزالتها، وأيضا كفالة حياة كريمة وظروف عمل مواتية للجميع. ونريد أيضا نظاما دوليا أكثر ديمقراطية وكفاءة. ونريد حل المسائل التي ذكرتها عن طريق سياسات شاملة. ويمكننا أن نعمل على تعزيز الديمقراطية في كل بلد من المنظومة، ولكن سنكون بعيدين جدا عن تحقيق الأهداف إذا ساد قانون الأقوى في المنظومة على نحو عام.

وستتبع أوروغواي دوما نهجا أخلاقيا تجاه أي مسألة، سواء فيما يتعلق بالبيئة أو حقوق الإنسان أو الأمن الدولي. وفي كل حالة من الحالات، المرشد في نهاية الأمر هو الإنسان. ولذلك، يجب علينا في النهاية أن نعتمد دوما على ضميرنا. لكن عمل النظام بصورة صحيحة حاسم الأهمية لأن فشله هو الذي يتسبب في التفاوتات الاجتماعية وفيما بين المناطق وعدم المساواة بين الجنسين.

نود بداية أن نرحب بانتخاب الجمهورية الأرجنتينية لترؤس مجموعة السبعة والسبعين والصين. فالأرجنتين بلد شقيق يشاطرنا مبادئ وقيما مشتركة.

وتؤكد أوروغواي من جديد، في اتساق مع مسيرتها وتقاليدها التاريخية، التزامها بمبادئ القانون الدولي. وأود أن أشدد على وجه التحديد على تأييدنا الثابت للحل السلمي للصراعات؛ والمساواة في السيادة بين الدول؛ ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتقرير الشعوب لمصيرها؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والتعاون الاقتصادي الدولي؛ وتعددية الأطراف. وإن التعبير الأسمى عن تلك المبادئ مجسد في هذه المنظمة.

أود كذلك أن أعلن رفضنا لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ورفضنا للإرهاب وكل أشكال العنف، ورفضنا

لتطبيق التدابير القسرية في تعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، مثل الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي نرفضه بحزم. إن الإجراء الأحادي الجانب ذاك يتعارض لا مع الميثاق فحسب، وإنما أيضا مع القانون الدولي ومع أحد أعظم المبادئ العزيزة لسياسة بلدي الخارجية، أي مبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

أوروغواي طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. ولذلك أعدنا التأكيد على مسؤوليتنا عن حماية البيئة بوصف ذلك حقا من حقوق الإنسان وعنصرا أساسيا من العناصر اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة حقا.

وتفخر أوروغواي بتاريخها الطويل في الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتعزيزها وحمايتها. وتلك المبادئ تستأثر بأولوية محورية لدى الدولة، وهي مجسدة في الأركان التقليدية لسياسة جمهوريتنا الخارجية، وتشكل القاعدة السياسية والمؤسسية للبلد. ونرحب بالتقدم الذي أُحرز هذا العام في كمبالا بأوغندا وأسفر عن تقوية أركان النظام الذي أرسى قواعده النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأوروغواي تقف في صف البلدان التي انضمت إلى أوسع طائفة من الاتفاقيات في ميدان حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

تقاليد أوروغواي العتيدة في الدفاع عن تلك المبادئ هي التي دفعتنا إلى الاضطلاع بدور رائد في مجالات أخرى كثيرة، منها حماية وتعزيز حقوق الطفل. ونحن نؤمن بأن من الأهمية الحيوية بمكان أن نواصل تركيز جهودنا على النهوض بمناصرة الأطفال وحمايتهم وكفالة رفاهيتهم.

ونعيد كذلك تأكيد دعمنا التام لإدماج المنظور الجنساني في كل سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد القرار المتعلق بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة الذي أقر جملة أشياء منها بصورة خاصة إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة. ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا لتعيين السيدة ميشيل باتشيليت، رئيسة جمهورية شيلي السابقة، بمنصب وكيل الأمين العام ورئيسة ”جهاز الأمم المتحدة والمرأة“. وإننا لواثقون بأنها بفضل خبرتها ستكون سندا حيويا للجهاز الجديد.

أوروغواي تلتزم التزاما ثابتا بقضية السلام، وتشهد على تلك الحقيقة سياسة بلدنا الخارجية. فقد أيدنا بصورة قاطعة جميع التدابير الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونادينا أيضا بالحد من الأسلحة التقليدية والتقليل منها. ونشدد، مرة أخرى، على أهمية التنفيذ السريع لهذه الاتفاقات على نطاق العالم.

وعلى نفس المنوال، وبدون المساس بتأكيدنا المجدد على أملنا بأن نشهد إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، نعتقد أن بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في هذا العام سيشكل خطوة حاسمة على طريق توطيد وترسيخ التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح. ولا يجوز لنا أن نتوقف، لأن التوقف معناه التقهقر، والتقهقر معناه تعريض البشرية إلى المخاطر المرعبة وغير المقبولة للمحرقة النووية.

ويحدونا الأمل أن يتسنى، بدون مزيد من التأخير وبدون شروط مسبقة، عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تشارك فيه جميع دول الشرق الأوسط من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية أيضا من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى عن طريق اتفاقات تدخل فيها دول المنطقة بحرية، بدعم والتزام تامين من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالمثل تؤيد أوروغواي مبادرة الأمين العام ذات النقاط الخمس لإخلاء العالم من الأسلحة النووية.

وتشارك أوروغواي بهمة في نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف لحفظ السلام وصون الأمن الدولي، وكذلك في الجهود المبذولة للدفاع عن حقوق الإنسان ورفع لواء القانون الإنساني الدولي، عن طريق عمليات حفظ السلام، بناء على اعتقادنا بأن هذه الأنشطة شهادة راسخة على الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بأسره. وذلك الالتزام من جانب بلدي يتجلى في الميدان، من خلال نشرنا أكثر من ٢ ٥٠٠ فرد من ذوي الخوذ الزرق، بالدرجة الأولى في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويتجلى كذلك في أعمالنا على الصعيد السياسي هنا في مقر الأمم المتحدة.

إننا ندرك أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. لكننا نؤمن بأن من الأهمية البالغة النهوض بعلاقة وثيقة بين المجلس والجمعية العامة. فكلما ازدادت المسافة بينهما ازدادت صعوبة تحقيق عمليات حفظ السلام لأهدافها وصعوبة تنفيذ الولايات المعقدة بفعالية.

وفي هذا الصدد، تنطوي الفجوة القائمة بين تعقيد الولايات والموارد المتاحة لتنفيذها على تحديات نضطر إلى مواجهتها يوميا. ونحن مقتنعون بأن من الأهمية الأساسية لنا أن نكفل إيلاء الاعتبار الكافي لتخصيص الموارد المطلوبة للأداء السليم لتلك العمليات. كما أن ظروف العمل التي يوفرها النظام يجب تحديثها حتى يوضع تحت تصرف الأمم المتحدة ما تحتاجه من المعدات والموارد البشرية. وهذا الأمر يخص البلدان النامية بصورة خاصة لأنها هي التي تساهم بأغلبية القوات، وبالتالي فإن نجاح مشاركتها في البعثات يتوقف عليه.

وحالة هايتي ربما تعطي أوضح أدلة على الحاجة إلى بذل مساع سياسية متشعبة لانتشال البلد من هذه الأزمة والركود المؤسسي والاجتماعي.

أوروغواي لم تتخذ قط موقف اللامبالاة تجاه التحديات التي واجهها هذا البلد الشقيق وما زال يواجهها حتى اليوم. فمنذ عام ٢٠٠٤ وحتى اليوم أرسلنا أكثر من ١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين الذين التحقوا ببعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي، وقد اضطلعوا بإخلاص بالولاية التي أقرها مجلس الأمن لعملية الاستقرار في ذلك البلد.

وأوروغواي، بصفتها منسقا لمجموعة أصدقاء هايتي، ما فتئت تطالب منذ عدة سنوات بإصدار ولاية تقضي، من دون إهمال الاحتياجات الأمنية العاجلة، بتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز القدرة الإنتاجية للبلد، التي تضررت ضررا خطيرا بالزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وينبغي التركيز بقدر أعظم، برأينا، على توفير المعلمين والأطباء والمهندسين والاختصاصيين الزراعيين والخبراء في تكنولوجيا المعلومات والمتطوعين، الذين يمكنهم أن يساهموا بفعالية في حسم مشاكل سكان هايتي. إن الاستثمار في الموارد البشرية في هايتي يكتسي أهمية أساسية للتنمية المستقبلية للبلد.

في غضون السنتين الماضيتين شهدنا عملية مفتوحة لإعادة هيكلة نظام حفظ السلام التي أصبحت ضرورية بسبب الواقع الجديد الذي نواجهه في الوقت الحاضر. وتلك العملية يجب النظر إليها كجزء من المشروع الأكبر لإصلاح المنظمة الذي يرمي، من خلال شتى المبادرات، إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وإلى زيادة التنسيق في طريقة عملها وإلى كفالة تمتعها بشرعية أعظم.

وتكرر أوروغواي تمسكها بعملية إصلاح الأمم المتحدة. وتلك العملية، التي بدأت أثناء اجتماع قمة عام ٢٠٠٥ وأسفرت عن تأسيس هيكلين جديدين ضمن المنظمة – مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام – يجب إكمالها عن طريق النظر في شتى المواضيع المعلقة، بما فيها

إصلاح مجلس الأمن. إن حقائق الواقع الدولي الراهن تفرض أن يكون ذلك الجهاز أكثر تمثيلا وديمقراطية. لذلك يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق توسيعه مع الحيلولة في الوقت ذاته دون توسيع العقبات التاريخية التي تتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، مثل حق النقض.

ومن الأمثلة الواضحة جدا على التزام أوروغواي بعملية إصلاح الأمم المتحدة، وسعيها إلى تحقيق قدر أكبر من الفعالية والتنسيق داخل المنظومة، مشاركتها المباشرة في برنامج ”توحيد الأداء“. فبعد ثلاث سنوات من بدء ذلك البرنامج التجريبي في أوروغواي أكملنا مؤخرا مهمة التقييم القطري، وبوسعنا أن نؤكد أن أنشطة التصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم ذات الصلة بالعملية ساهمت في جهود الحكومة الوطنية لتعزيز التنسيق بين مختلف هيئات الدولة عن طريق عملية برمجة مشتركة ساعدت في زيادة التفاعل بين الوكالات والحكومة ومنظومة الأمم المتحدة.

لقد أعربت أوروغواي رسميا عن أملها في شغل مقعد في مجلس الأمن بوصفها عضوا غير دائم عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وذلك بوصفها المرشح الوحيد من المنطقة في الوقت الحالي. ومنذ انضمام أوروغواي إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا مؤسسا، بالرغم من أنها اتبعت سياسة مستلهمة من نفس الأغراض والمبادئ والمثل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تشغل مقعدا في مجلس الأمن إلا مرة واحدة، كانت خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٦.

ويشكل تقديم ترشيح إحدى الدول لعضوية الهيئة التي أناط بها المجتمع الدولي المسؤولية عن حفظ نظام الأمن الجماعي العالمي الحالي، أصعب اختبار للسياسة الخارجية لهذه الدولة. وفي السياق الحالي، الذي يتسم بشكل كبير بتعدد الأزمات العالمية، من الضروري أن نعمل معا على بناء الاستراتيجيات والتوصل إلى حلول طويلة الأجل تقودنا إلى إقامة مجتمعات أكثر عدلا ومساواة.

وفي ذلك الصدد، يُعد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية والمالية الدولية دورا أساسيا فيما يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على صنع القرار وضمان المشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات العالمية التي تؤثر فينا جميعا وتؤثر مباشرة في التخطيط الاستراتيجي على المدى القصير والمتوسط والطويل. وصنع القرار بالشكل المنسق والمنسجم والمتسم بالشفافية أمرا أساسي لتحقيق نتائج ملموسة تعمل على تحسين ظروف معيشة وأحوال المواطنين في العالم. وترى بلادي أنه من المهم تعزيز الحوار من أجل تعزيز بناء الجسور فيما بين مختلف منتديات صنع القرار.

ويجب أن نكون على وعي بأننا إذا لم نعمل على تهيئة بيئة طبيعية صحية لن يكون لجميع الجهود الإنمائية الأخرى المبذولة سوى تأثير محدود. وفي ذلك السياق، فإن الظاهرة العالمية لتغير المناخ ربما تكون أكبر تحد عاجل وخطير يواجه الإنسانية حاليا. إنها تفرض تحديات إضافية على التنمية وتضطرنا إلى ننظر على وجه السرعة في ضرورة تنفيذ التدابير اللازمة للتكيف مع آثاره السلبية والتخفيف منها إلى أدنى حد. وتتطلب هذه التدابير إجراء تغييرات في أساليب الإنتاج، وهي تضر على نحو خطير بتوزيع الموارد المحلية.

وتحقيق التنمية المستدامة، الذي يراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أمر أساسي لضمان تحقيق النتائج على المدى الطويل وتهيئة البيئة الصحية للأجيال الحاضرة والمقبلة، وكذلك النمو الاقتصادي المطرد. ويشكل ذلك الهدف شرطا مسبقا ضروريا لتقليل التفاوتات بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية الحياة وتوزيع الدخل ومؤشرات التنمية البشرية.

وفي الختام، تود أوروغواي أن تؤكد من جديد على الضرورة الحتمية للالتزام السياسي المتجدد الذي يهدف إلى إقامة نظام تجاري منفتح وعادل ومتعدد الأطراف، يقوم على أساس قواعد واضحة تسمح لجميع البلدان بالاستفادة من الإمكانات التي توفرها التجارة الدولية بوصفها القوة الدافعة للتنمية. وترتبط مسائل القضاء على الجوع، وإنتاج الغذاء، وتجارة المنتجات الزراعية ارتباطا وثيقا فيما بينها ويجب تعزيزها عن طريق نظام متعدد الأطراف يمكن التنبؤ به ويقدم الضمانات اللازمة للمنتجين ويضمن توفير الغذاء لأكثر القطاعات ضعفا. وفي ذلك السياق، فإن القضاء على الإعانات والحواجز غير التعريفية الأخرى التي تعرقل الوصول إلى الأسواق يعد أمرا أساسيا، بوصفه نتيجة ناجحة لجولة الدوحة تستند إلى منظور إنمائي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جين – ماري كاكو جيرفيي، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي في كوت ديفوار.

السيد كاكو جيرفيي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم الممتاز العظيم لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ويشكل ذلك الانتخاب دليلا على الاعتراف الإجماعي بالتزامكم الشخصي بتعزيز دور هذه المنظمة والدفاع عن مثلها. كما أنه يمثل لحظة تتويج لعملكم الموهوب في السلك الدبلوماسي الذي اضطلعتم به بكل مهارة وحنكة. ولذلك أود أن أشيد بكم بكل حرارة بصفتكم دبلوماسيا ماهرا.

كما يسرني أن أعرب لسلفكم، سعادة السيد علي عبد السلام التريكي، عن تقدير وفد بلادي للعمل الجيد الذي اضطلع به وللنتائج التي تحققت تحت رئاسته. وأخيرا، اسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام، السيد بان كي – مون، على التزامه الشخصي والجهود الدؤوبة التي يبذلها لدعم السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، أود أن أنقل له امتناني العميق وامتنان فخامة السيد لورون غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وكذلك امتنان شعب وحكومة كوت ديفوار لالتزامه بالتوصل إلى تسوية للأزمة في كوت ديفوار.

سيدي الرئيس، إنكم باقتراحكم أن يكون موضوع هذه الدورة إعادة التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، فإنكم تحتفلون بتفوق تعددية الأطراف على الانفرادية كوسيلة لإدارة الشؤون العالمية بأفضل أسلوب ممكن. وعلاوة على ذلك، فإنكم تحولون منظمتنا إلى منتدى للاختيار في التعامل مع المسائل ذات الاهتمام العالمي. وتتوافق تلك الرؤية، بدون أدنى شك، مع رؤية البلدان النامية، بوجه عام، وبلدي، كوت ديفوار، بوجه خاص، ولا يمكن أن تتشكل إلا إذا احتفظت الأمم المتحدة بموثوقيتها بالتكيف مع السياق الدولي الذي تغير كثيرا منذ إنشائها في عام ١٩٤٥. وهذا يتطلب إجراء إصلاح عاجل ودقيق، لأننا نعتقد أن منظمتنا تقاوم التغييرات الواسعة الانتشار التي تجري في العالم الذي أنشئت من أجل خدمته.

الأمم المتحدة تقف في مفترق الطرق إزاء جميع المشاكل العالمية، فإننا هنا نستطيع أن نجري تقييما كاملا لما حدث منذ إنشائها. وهذا هو المكان المناسب لتقييم التقدم المحرز وكذلك أوجه الإخفاق. كما أنه يمكننا هنا أن نتوخى الحلول للمشاكل التي تواجه العالم اليوم. وتتضمن تلك المسائل الفقر، الذي يشكل مصدر كل الشرور، والذي لا يزال يمثل جرحا عميقا في بدن الإنسانية، التي تواصل إحراز التقدم في جميع المجالات إلى درجة أنها تنظر بالفعل في بناء مستوطنات بشرية على سطح القمر. ولكن لسوء الحظ تنسى الإنسانية في نفس الوقت أن هناك بليونا من الرجال والنساء على ظهر كوكب الأرض يعانون

من الجوع. وتفقد المرأة حياتها في الوقت الذي تهب فيه الحياة. ويموت الملايين من الأطفال قبل بلوغ سن الخامسة، والحصول على مياه الشرب في أفريقيا محدود. كما يفتك وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووباء الملاريا بالناس أكثر مما تفتك بهم جميع الحروب مجتمعة. وإذا كان العالم لا حول له ولا قوة، فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف مع الظروف من أجل القيام بالاستجابات المناسبة لهذه التفاوتات، لأنه لا يوجد عالمان، بل يوجد عالم واحد فحسب، يتمثل في تراثنا المشترك. ويجب أن نقوم بإدارة هذا العالم بأسلوب مشترك، كما يجب أن نشارك فيه بشكل عادل. ويجب أن تضرب الأمم المتحدة المثال على ذلك وتبين طريق التقدم إلى الأمام.

وفي ذلك الصدد، لا يزال موقف بلادي دون تغيير. وبالنسبة لكوت ديفوار، يجب أن يهدف ذلك الإصلاح، الذي طالما سعى إليه الجميع، إلى تحقيق التوازن في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله. لهذا السبب، يعلّق وفدي أملاً كبيراً على نجاح نتائج المفاوضات الحكومية الدولية التي أطلقتها الجمعية العامة بشأن إصلاح المنظمة عموماً، ومجلس الأمن خصوصاً.

وتنعقد هذه الدورة لجمعيتنا فيما بدأ الاقتصاد العالمي انتعاشه الهش، عقب أخطر أزمة اقتصادية واجهها العالم منذ الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينات القرن الماضي. ولقد أظهرت تلك الأزمة، وفاقمت بالفعل، هشاشة الاقتصادات العالمية المتكاملة، وقضت على جهود التنمية، وهددت الأمن الجماعي. وهناك العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لا تزال تعاني من آثار الأزمة عن طريق التراجع في القوة الشرائية لشعوبها، وتنامي نقص المساعدة الإنمائية الرسمية، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتزايد البطالة.

ومثلما يقول لنا الخبراء، إذا بدأ الاقتصاد العالمي ينتعش هذا العام، فسيظل مع ذلك هشاً، ويكون معدل النمو مجرد ٢,٢ في المائة. وفي هذه الحالة، يجب أن نسعى، متضامنين وباذلين جهوداً مشتركة، إلى أنسب الحلول لتعزيز الاتجاه صوب النمو. والوفاء بذلك المطلب الأساسي سيتيح لنا أن ننشىء في جميع أنحاء العالم مجتمعات أكثر أماناً، وأكثر عدلاً، وأكثر شمولية، وأكثر استقراراً.

لذلك، يناشد وفدي البلدان الصناعية أن تنفذ التزاماتها المتعلقة بالبلدان النامية، ولا سيما من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية، إذا أُريد للبلدان النامية أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتأمل كوت ديفوار أيضاً أن تشهد المثابرة على تنفيذ الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي انعقد هنا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ولا سيما تلك الاستنتاجات التي تدعو إلى الإصلاح، وتعزيز النظام المالي والاقتصادي والهيكل المالي الدولي، بغية تكييفها مع الصعوبات الراهنة. وهي تود أيضاً ألاّ يتيح ذلك الإصلاح للبلدان النامية عموماً والبلدان النامية في أفريقيا خصوصاً، أن يكون لها تمثيل أكثر كفاية في المؤسسات المالية الدولية فحسب، وإنما ينبغي أيضاً أن يعزز السياسات الاقتصادية والمالية التي تكون أفضل تكيّفاً مع احتياجاتها.

ووفقاً لذلك، أود أن أشيد بمؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي انعقد في موسكوكا، كندا، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، والذي أكد من جديد، في جملة أمور، على التزامات مجموعة الثمانية بالمساعدة الإنمائية الرسمية وضمان فعالية المساعدة. ودعا إلى الحشد الفعال لجميع الموارد العامة والخاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد أيضاً على الحاجة الملحّة إلى العمل الجماعي بغية تحقيق الأهداف

الإنمائية للألفية، ولا سيما تحسين صحة الأم وخفض معدل وفيات الأطفال.

وبالنسبة إلى تلك النقطة بالذات، يود وفدي أن يرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، وهو هيئة خاصة مسؤولة عن المسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة. وتلك الهيئة الجديدة وإنشاء الصندوق الاستئماني لدعم المبادرات المتعلقة بالمرأة هما سببان حقيقيان لأمل البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، في مكافحتها للفقر، والتمييز، والتفاوتات الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ تهنئة حارة السيدة ميشيل باتشيليت، على تعيينها رئيسة لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وأن أؤكد لها التعاون الكامل من سلطات كوت ديفوار للوفاء بولايتها.

إن انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على أكثر من بليون نسمة، ولا سيما في البلدان النامية، عقبة رئيسية ومباشرة أمام التنمية، وتهديد للسلم والأمن العالميين.

وإزاء تلك الحالة المسؤول عنها المجتمع الدولي برمته، يتعين علينا أن نجد حلولاً ابتكارية وفعالة ودائمة من حيث التمويل لأجل الزراعة. ويرحب وفدي بالجهود التي يبذلها البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لتمويل القطاع الزراعي. وبالمثل، يرحب بإطلاق مبادرة أكيلا للأمن الغذائي في عام ٢٠٠٩، التي أتاحت لمجموعة الثمانية تعبئة ٢٢ بليون دولار لتمويل الزراعة في البلدان النامية طوال فترة ثلاث سنوات.

ويرحب وفد كوت ديفوار، أخيراً، بالإصلاح الجاري للجنة الأمن الغذائي العالمي، وإطلاق برنامج الزراعة والأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

وبالمثل، أود أن أذكّر بالمقترحات التي تقدم بها الرئيس لوران غباغبو، في اجتماع مجموعة الـ ٧٧ والصين الذي انعقد في ياموسوكرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، القاضية بإنشاء آلية دعم مشتركة لتوفير المنتجات الغذائية للبلدان المستوردة من البلدان المنتجة، فيما ترمي إلى إنشاء صندوق في الأمم المتحدة للحفاظ على استقرار المنتجات الغذائية.

ويُرى تغيّر المناخ بحق كمشكلة عالمية، ويمثّل اليوم تهديداً خطيراً لتوازن الجنس البشري. وهو بالتالي يتطلب استجابات واضحة وملتزمة على الصعيد الدولي. لذلك، من الأهمية بمكان أن نجد بسرعة الحلول التي يمكنها كفالة أن يكون للأجيال المقبلة عالم أفضل توازناً، ويضمن مستقبلاً أفضل للبشرية.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد كوت ديفوار بالتقدم الكبير الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ، الذي انعقد في كوبنهاغن في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى مبدأ إبرام اتفاق ملزم قانوناً يعقب بروتوكول كيوتو بعد عام ٢٠١٢، فإن الآمال التي أسفرت عن ذلك الاجتماع تبرر انعقاده إلى حد كبير. علاوة على ذلك، إن التقدم الكبير المحرز يؤكد وجهة نظرنا.

ومن بين جوانب التقدم المحرز نذكر، في جملة أمور، توافق الآراء على أهداف تثبيت ارتفاع الحرارة بدرجتين مئويتين، وإنشاء آلية لتعبئة الموارد المالية بغية أن تمتص الغابات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتزام البلدان المتقدمة النمو بتوفير ٣٠ بليون دولار للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، و ١٠٠ بليون دولار حتى عام ٢٠٢٠ لاتخاذ تدابير ترمي إلى التكيّف مع تغيّر المناخ في البلدان النامية.

وينبغي للتنفيذ الحثيث لتلك التدابير أن يتيح للدول الضعيفة، من قبيل دولتي، أن تضع خططاً لمكافحة تغيّر

المناخ، الذي أصبح جلياً على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم بشكل انتشار الكوارث الطبيعية المتعلقة بالجفاف، والفيضانات، والتحات الساحلي. أمّا التأثيرات الناجمة عن كل تلك الأحداث على صحة السكان وعلى توفر الأراضي والمياه الصالحة للشرب، فتعرّض للخطر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول التي عمل الفقر والأوبئة على إضعافها بالفعل. ويتعين على الأمم المتحدة، تمشياً مع ميثاقها، واجب إنجاز المفاوضات التي بدأت في كوبنهاغن، ووجوب العمل بعزم تحقيقاً لذلك.

ويساور بلدي القلق إزاء احترام حقوق الإنسان، ذلك أن بلدي أيّد مجموعة الصكوك الدولية في ذلك الصدد. ومع أنّ حالة حقوق الإنسان في بلدي تأثرت بالأزمة السياسية الاجتماعية، فإنها اليوم على مسار التطبيع، بفضل المساعدة القيّمة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المعنية بهذا المجال بشكل خاص. وقد أمكن للمجتمع الدولي أن يرى ذلك في جنيف في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حين اختار الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري العالمي كوت ديفوار. وقد أفضى ذلك الاستعراض إلى اعتماد تقرير نهائي في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، حظي بلدي بفضله بدعم وتشجيع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، لإرادتنا المعلَنة بمواصلة الجهود لتحسين حقوق الإنسان.

ولا يزال استمرار الصراعات المسلَّحة العديدة في جميع أرجاء العالم يهدد السلم والأمن الدوليين. ودور الأمم المتحدة حيويّ، مرة أخرى، لحلّ هذه الصراعات، التي تُعيق التنمية المتناسقة في العالم. ويصدق هذا بشكل خاص على أفريقيا، المنطقة التي لا تستطيع أن تضمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بطريقة سلمية، على الرغم من إمكاناتها الهائلة، بسبب بؤر التوتُّر الساخنة التي تهزُّها.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مدى سعادتنا بأنّ السلام الذي كنّا ننشده بشغف أصبح الآن حقيقة واقعة في كوت ديفوار، عقب تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي، الذي سيتيح تنظيم انتخابات حرة وشفافة ومفتوحة. وقد حُدِّد موعد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبالإضافة إلى تحديد هذا الموعد، فإنّ توقيع مرسوم رئاسي في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بإنجاز قائمة الاقتراع، يسمح بتوزيع بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات التصويت على ٥ ٧٢٥ ٧٢٠ إيفوارياً، مُدرَجين على القائمة التي اعتُمدت لدى اللجنة الانتخابية المستقلة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

وعلامات التقدّم هذه في العملية السلمية، والتصميم الثابت لدى الأطراف الفاعلة السياسية والشعب الإيفواري على المضيّ قُدُماً نحو انتخابات حرة ومفتوحة وشفّافة، يتيحان لنا أن نتوقّع، بتفاؤل، إجراء انتخابات رئاسية في الموعد المحدد، وبالتالي خروج كوت ديفوار من أزمتها.

وبتلك النبرة المتفائلة، أودّ أن أختم كلمتي مذكرا أن الأزمات المختلفة المتعلقة بالأمن والغذاء والطاقة والمال، مقرونة بالتهديد المتمثل في تغير المناخ، توضح إلى أيّ مدى بات الآن وجود البشرية وتوازنها وتطوّرها المستقبلي مهدداً أكثر من أيّ وقت مضى. وفي هذا الصدد، لدى الأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في تعزيز التضامن الدولي الذي لا غنى عنه، وفي السعي إلى حلول فعّالة وجماعية وملائمة لتلك الأزمات والتحديات.

ولكن لكي تكون الأمم المتحدة منخرطة تماما في روح عصرها، ولكي تبقى وفيّة لأهداف إنشائها قبل ٦٥ عاماً، يجب عليها أن تتكيَّف مع وقائع العالم المعاصر، إذا أرادت أن تظلّ ضامنة للسلم والأمن الدوليين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. ولبلوغ تلك الغاية، يتعيّن

علينا أن ندعم أسس هذه المنظمة، ونؤكد مجدداً دورها المركزي في الحوكمة العالمية، كما يدعونا لذلك موضوع هذه الدورة. لذا، تطالب كوت ديفوار بالتضامن الدولي، بحيث يمكن لمنظمتنا المشترَكة أن تجد الحلول اللازمة لكي تقدِّم للأجيال المقبلة الأمل بمستقبل سلمي ومثمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيوم مِسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

السيد مِسفين (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، في البداية، أن أنقل إليكم أحرّ تهانئ وفد بلدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأودّ أن أؤكد لكم تعاونه الكامل في الاضطلاع بمسؤولياتكم السامية. كما يودّ وفد بلدي أن يسجِّل تقديره للرئيس المنتهية ولايته، السيد علي التريكي، على قيادته المقتدرة للدورة الرابعة والستين. ونودّ كذلك أن نغتنم هذه الفرصة، لكي نعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون، على جهوده الدؤوبة لضمان بقاء المنظمة بمستوى الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاقها.

واسمحوا لي أن أبدأ بياني اليوم باستعراض بعض الجوانب البارزة للتحوّل السياسي والاقتصادي في إثيوبيا.

وينبغي لهذا الاستعراض أن يبدأ، بحكم الضرورة، بعملية إرساء الديمقراطية في إثيوبيا، التي تكمل الآن عقدها الثاني تقريباً. ولدى التحوّل السياسي في إثيوبيا طوال العقدين الماضيين، انصبّ تركيزنا الأساسي على بناء المؤسسات الديمقراطية، والإدارة الرشيدة وسيادة القانون. وبقي جوهر مساعينا في هذا الصدد هو نقل السلطة إلى الشعب. وقد أرسى نظامنا الديمقراطي الاتحادي، القائم على أساس الوحدة في التنوّع، الدعامة للسلام والأمن الدائمَين. وعملية إرساء الديمقراطية التي انكبّت عليها إثيوبيا لا رجعة فيها، وهي تتجذّر عميقاً على مستوى الدولة والمجتمع بأسره.

غير أن هذه العملية في أيّ بلد ليست غاية في حدّ ذاتها. فالغرض الإجمالي هو تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق حياة أفضل للناس. وهذا يقودني حتماً إلى سياستنا واستراتيجيتنا الاقتصادية. فالتنمية المتسارعة في بلدي اليوم في ذروة زخمها، بينما تتطور الثقافة الديمقراطية ودعائمها المؤسسية على المستوى الشعبي.

والنتائج الناجعة المحقَّقة خلال السنوات السبع الأخيرة، والتحديات والخبرة المكتسبَة في عملية تنفيذ خطة السنوات الخمس الاقتصادية السابقة، أسهمت في صياغة خطة السنوات الخمس المقبلة – المسمَّاة رسمياً ”خطة النموّ والتحوّل“ – للفترة ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. والهدف من تلك الخطة هو إرساء الأساس الضروري لبناء الدولة، بإقامة وتعزيز دولة إنمائية مستقرة وديمقراطية، ولتحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية للأهداف الإنمائية للألفية.

ومع نهاية فترة السنوات الخمس، ستكون النتيجة الصافية لجميع جهودنا أنّ الفقر في بلدنا قد تم القضاء عليه. ونحن واثقون أنّ شعبنا، بحلول ذلك الوقت، سيحتفل، إلى جانب المجتمع الدولي، بنهاية عصر انعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المعونة الغذائية. وهذا الحدث التاريخي سيتيح لنا فرصة لتقديم امتناننا العميق إلى جميع شركائنا، على مساعدتهم لنا في أوقاتنا العصيبة. وإننا نتعهّد بمضاعفة جهودنا واستخدام مساعدتهم من أجل التنمية السريعة لبلدنا، التي ستحرِّرنا من انعدام الأمن الغذائي بصورة نهائية.

وفي ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإنّ الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، الذي عُقد هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي بالتحديد، كان في الوقت المناسب. وينبغي للوثيقة

الختامية للمنتدى (القرار ١/٦٥) ألاّ تكون مجرَّد مناشدة، وإنما ميثاق جديد يُلزِم أصحاب المصلحة، بخصوص التزام متجدد بضمان الوفاء بالوعود الجماعية التي قُدِّمت في مطلع الألفية الجديدة. إن خطة العمل المصممة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يجب أن تكفل المسؤولية والمساءلة المشتركة لجميع أصحاب المصالح.

نحن في إثيوبيا حققنا تقدما كبيرا على جميع الجبهات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أمسكنا بزمام مصيرنا بالكامل، ووضعنا الاستراتيجية الخاصة بنا وضاعفنا من تعبئة مواردنا المحلية إلى الحد الأقصى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والنتائج حتى الآن مشجعة جدا. وعلى مر السنوات السبع الماضية، كان أداء الاقتصاد الإثيوبي جيدا، وحقق معدل نمو ١١,٦ في المائة في السنة. إن النمو الاقتصادي الذي حققناه أوجد أساسا لنمو قوي مماثل في المؤشرات الاجتماعية، ومن ثم أدى إلى إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن أي تقييم لحالة الأهداف الإنمائية للألفية اليوم لن يكون كاملا من دون بعض التأملات في أفريقيا من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها العضوية بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، لا يمكنني أن فعل أفضل من الإشارة إلى ما قاله السيد زوليك، رئيس البنك الدولي، في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.3). إن النقطة المهمة التي ذكرها هي أنه يؤمن بأفريقيا وأن أفريقيا قد تصبح مركز استقطاب عالمي للنمو وتجذب استثمارا وفقا للشروط الأفريقية. هذا ما برحنا نقوله دائما. وقد قال أيضا إن علينا العمل مع البلدان النامية بوصفنا عملاء، لا نماذج تنمية مستمدة من الكتب المدرسية، وأن نساعدها على حل المشاكل، وليس في اختبار النظريات. نحن في أفريقيا نعرف ما بوسعنا أن نفعله؛ ونريد أن نعرف ماذا ستفعل بقية العالم لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا.

إن مسألة تغير المناخ لا تزال من بين أخطر التحديات التي تواجهها البشرية اليوم. وقد قيل الكثير عنها، من ريو إلى كيوتو إلى كوبنهاغن. وإن ما تم الوعد به حتى الآن أدى إلى درجة من الاستعجال أقل بكثير مما يستحقه الأمر. ونعتقد أن الوقت أخذ ينفد، ويساورنا قلق بأن تطغى أفضليات الخطط الوطنية المتمثلة في المعادلة الصفرية على الإلحاحية الحقيقية لتناول المسألة بطريقة عاجلة ومنسقة. وينبغي أن يكون الاجتماع المقبل في كانكون بشأن تغير المناخ مختلفا عن الاجتماعات السابقة. إذ يجب أن يسفر عن لتزام ملزم قانونا بالاقتران بالإرادة السياسية لتخصيص الموارد اللازمة لجهود التكيف والتخفيف، وخاصة بالنسبة لأضعف البلدان والبلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ.

أما بشأن الطاقة والتنمية، فمن الغني عن البيان أن لحصول على الطاقة عنصر رئيسي في مكافحة الفقر، وعنصر أساسي في التنمية، ومع ذلك، يوجد ١,٤ بليون نسمة من سكان العالم من دون كهرباء، و ٨٠ في المائة يعيشون في المناطق الريفية. وبالنظر إلى إلحاحية هذه الحالة المتردية، نؤيد تأييدا كاملا الهدف المتمثل في تمكين الجميع من الحصول على الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ كما حددت ذلك الأمم المتحدة.

إن تفشي الصراعات في العالم يشير بوضوح، إلى أن التعاون الدولي على جانب كبير من الأهمية لإكمال جهود الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. وفي ذلك الصدد، إن إثيوبيا بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، ما فتئت في المقدمة من حيث الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال السلم والأمن. ومنذ أوائل الخمسينات من القرن الماضي، ما برحت إثيوبيا تشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام

في الأمم المتحدة. وإثيوبيا حاليا من بين البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن بين التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال السلم والأمن آفة الإرهاب، وشأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، ما زلنا نشهد نتائج هذه المشكلة. ونعتقد أن التعاون الدولي الكامل الطريقة الوحيدة الجدية لمكافحة الإرهاب. وسوف تواصل إثيوبيا قصارى جهودها في ذلك الصدد.

إن أي مناقشة للسلم والأمن على الساحة الدولية اليوم لا محالة سوف تتطرق إلى الحالة في القرن الأفريقي. ومن المؤسف أننا لا نستطيع الكلام عن الحالة في الصومال بقدر كبير من التفاؤل. فمن جهة، لا يزال خطر التطرف مستمرا دون هوادة في الصومال، شأنه شأن الخطر الذي تشكله شبكات الإرهاب الدولية ورعاة الصومال وما بعدها. ومن الجهة الأخرى، من الواضح أنه لا توجد فرصة لإحراز تقدم في الصومال ما لم يحل الوئام وتتوفر درجة أكبر من الجدية في الغرض على أعلى مستوى داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال.

إن مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي اجتمعت هنا في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر قُبَيْل انعقاد القمة المصغرة بشأن الصومال والتي دعا إلى عقدها الأمين العام بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعربت عن أسفها فيما يتعلق بالخلافات داخل قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية. وناشدت الأطراف أن تقوي من تماسكها وأن تعمل على التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلد. وعلاوة على ذلك، أكد من جديد مجلس الوزراء عملية جيبوتي بوصفها الأساس الوحيد لإحلال السلم والمصالحة في الصومال، وأعرب عن القلق إزاء انتشار المبادرات وحض الأمم المتحدة وأصحاب المصالح على الانخراط داخل المنطقة ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

فيما يتعلق بالحالة في السودان، تؤيد إثيوبيا وجهة النظر الحازمة القائلة بأنه من غير المتصور وجود صراع آخر على القارة اليوم مماثل لذلك الصراع الدائر في السودان. ومن هنا، نعتقد أن النجاح في السودان سيعني نجاحا كبيرا لأفريقيا بأسرها. وعلى نفس المنوال، فإن الفشل قد ينطوي على كارثة كبيرة بالنسبة لأفريقيا. لذلك يولي الاتحاد الأفريقي اهتمامه القاطع إلى المسألة، كما أوضحت ذلك الجهود التي يقوم بها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الذي يقوده الرئيس السابق ثابو مبيكي. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن السودان هنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ونتيجة الاجتماع تبعث على التشجيع.

ومن البديهي أن الاستفتاءات المقررة في جنوب السودان وفي أبيي، ينبغي أن تعقد في موعدها المحدد وأن تتقيد بصرامة بأحكام اتفاق السلام الشامل. غير أننا نعتقد أنه، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء ومن دون أي انتقاص بأي شكل من الأشكال من الأهمية التاريخية لذلك الموعد، ينبغي للأطراف أن تحزم أمرها بالتحديد على ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويجب على الأحزاب التسليم بأنه توجد هنا عدة عوامل مشتركة، أي مصالح، وروابط وقيم بين أبناء السودان، في الشمال والجنوب، وهذا يسمو على القرار الذي سيتخذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. لذلك من الأهمية البالغة أن تتم المفاوضات بشأن مسائل ما بعد الاستفتاء بالجدية في المقصد التي تستحقها المسائل.

عندما نتكلم عن الأمن في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، لا يمكننا إلا أن نعرب مرة أخرى عما يساورنا من قلق إزاء الدور التدميري لحكومة إريتريا

التي ما برحت تقوم به منذ الاستقلال. نحن في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حذرنا مرارا وتكرارا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أن نظام إريتريا، العنصر الرئيسي لزعزعة الاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية، وهو يقوم بذلك بازدراء تام للقانون الدولي ومعايير السلوك الدولي. ومن المؤسف حقا أن مجلس الأمن لا يتخذ الخطوات اللازمة لإرغام إريتريا على الارتقاء إلى ما يُتوقع منها بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وعلى الرغم من العقوبات، لا تزال إريتريا المخطط الرئيسي للحالة المعقدة في الصومال من خلال توفير التدريب والسلاح والرعاية للعناصر المتطرفة من قبيل حركة الشباب والحزب الإسلامي اللذين يعيثان فسادا في ذلك البلد.

إن ذلك التصرف المستهجن من قِبَل النظام لا يقتصر بأي حال من الأحوال على منطقتنا دون الإقليمية، بل يتعلق الأمر بتصرف نموذجي للنظام الإريتري يتعدى حدود منطقتنا إلى أجزاء أخرى من القارة، بل إلى خارجها أحيانا.

قام النظام، بحكم طابعه الفطري، بارتكاب أعمال عدوانية ضد جميع جيرانه تقريبا في ظرف بضع سنين عقب استقلاله. ذلك أمر غير مسبوق في أي دولة حديثة عهد بالاستقلال ويميز إريتريا بشكل سلبي عن غيرها ويجعلها منبوذة دوليا في مجتمع الأمم. لذلك، إذا أردنا تحقيق اختراق في المسألة الصومالية، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم باتخاذ إجراء حازم لكفالة الامتثال لقراراته.

ما فتئت الأمم المتحدة، منذ إنشائها قبل أكثر من ستين عاما، تضطلع بدورها كطرف عالمي أساسي على الساحة الدولية، متحملة في ظل تلك الظروف مسؤوليات متشعبة تتماشى مع الرؤية التي طرحها الميثاق. لا مجال للمغالطة في أنه إذا لم تكن الأمم المتحدة موجودة بالفعل لوجب علينا إنشاؤها. ذلك لأنها منظمة لا غنى عنها، لا سيما بالنسبة لنا في العالم النامي. ومع ذلك، ومع إبرازنا لأهميتها، ينبغي لنا ألا نغفل عن الحاجة إلى إصلاحها مع مراعاة أن الإصلاح عملية مستمرة. ذلك هو السبيل لكفالة قدرة المنظمة على الاستمرار. إن إثيوبيا تقف دائما على أهبة الاستعداد لإعطاء كل دعم ضروري لبلوغ تلك الغاية.

حين نصف الأمم المتحدة بأنها طرف فاعل عالمي، لا نحتاج إلى التشديد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمتنا القارية، الاتحاد الأفريقي. من الأمور التي تكتسي أهمية بالغة في ذلك الصدد، التعاون والتشاور القائمان بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بموجب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. يجب الاستمرار في ذلك التعاون، وستبذل إثيوبيا الجهود الضرورية في ذلك الصدد.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا أن إثيوبيا، بوصفها عضوا مؤسسا، ملتزمة التزاما ثابتا بالمُثُل العليا التي تجسدها منظمتنا، وبتحقيق أهدافها المكرسة في الميثاق، تلك الوثيقة الحية التي تمثل مصدر إلهام للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هيكتور لاكونياتا، وزير خارجية جمهورية باراغواي.

السيد لاكونياتا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، في البدء أتقدم إليكم، باسم جمهورية باراغواي وباسمي شخصيا، بأمنياتنا لكم بالتوفيق في مهمتكم الهامة والحساسة في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي للسيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، لما حققه من إنجازات ملموسة.

لقد أكملت الديمقراطية في باراغواي مرحلتها الانتقالية التي بدأت قبل ٢١ عاما، وذلك بنقل السلطة من قوة سياسية إلى أخرى في انتخابات جرت مؤخرا تحت رقابة

دولية. وهكذا وطدنا عملية تعزيز الحريات العامة، مؤكدين بذلك أن تلك الحريات مكفولة اليوم بالكامل في بلدي.

أتت باراغواي إلى هذه المناقشة العامة لتأكيد أهميتها مجددا والدعوة إلى إحراز تقدم في تعزيز الأمم المتحدة بوصفها الهيئة القادرة على تمثيل مصالح جميع الدول الأعضاء في سعيها الملح إلى تحقيق عالم أكثر إنصافا ووحدة ومساواة تحت الحماية الكاملة للقانون الدولي.

إننا جد سعداء بعودة عدد من الدول الكبرى إلى طريق تعددية الأطراف لأن بعض المشاكل التي تثقل كاهل البشرية لا يمكن حلها إلا بمشاركة جميع الدول. مرة أخرى نلمس الدليل على أننا في سعينا إلى تحقيق حضارة أفضل، لا نستطيع الآن، ولن نستطيع أبدا، إيجاد الحلول بالاعتماد على حفنة من الدول. وعليه، فإن الأزمة المالية الأخيرة لن تجد مخرجا ملائما إلا بفضل تدابير تتفق عليها الأغلبية الساحقة. مرة أخرى، يرجع الأمر إلى الجمعية العامة لإسماع صوتها التوجيهي في هذا الشأن.

كذلك نحيي القرار الحسن التوقيت الذي اتخذه الأمين العام بعقد اجتماع رفيع المستوى لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وترى جمهورية باراغواي أنه مع التسليم بأن بعض الإنجازات قد تحققت فيما يتعلق بتلك الأهداف، فإننا لا نستطيع إنكار حقيقة استمرار التفاوت في جميع أنحاء العالم وأن الملايين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع. وقد فاقم ذلك الوضع ارتفاع أسعار الغذاء وآثار تغير المناخ.

نراهن في باراغواي على عولمة الديمقراطية مقرونة بالتنمية الاجتماعية. نراهن على عالمية الأمن القائم على احترام حقوق الإنسان بوصفه التزاما ثابتا، وعلى تعزيز كرامة الحياة الإنسانية. في ذلك الصدد، نحتفي بتعيين مواطنة من باراغواي في الآونة الأخيرة عضوا في اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونثمِّن الدعم الذي تلقاه وهو يعزز بقدر أكبر التزامنا لكفالة إشراك المرأة في جميع مناحي الحياة العامة.

وهكذا، نطمح إلى إنشاء جماعة إقليمية في إطار الوحدة العالمية تكون مهمتها بذل جهود مشتركة ترمي إلى القضاء على الجوع، والتعاون الفعال لدعم مشاركة الجميع في بناء رخاء مستدام عن طريق تحسين نوعية التعليم وتوفير نظام للحماية الاجتماعية لا يقصي أحدا.

تؤكد جمهورية باراغواي مجددا التزامها بإعطاء الأولوية لتنفيذ برامج تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المقترنة بالعدالة الاجتماعية. وتعمل الحكومة الوطنية بتفان على وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية لتلبية الاحتياجات في ذلك المجال، مع التركيز على وجه الخصوص على السكان الأكثر عوزا وضعفا. ويتطلب ذلك المجهود المبذول على الصعيد الوطني تضامنا دوليا تعززه عمليات التكامل الإقليمي الطوعي للشعوب، وهيكلا ماليا عالميا جديدا تساهم مؤسساته في إيجاد فرص العمل وفي تهيئة ظروف أكثر إنصافا للتجارة بين دول العالم.

نلاحظ بقلق بالغ أن العديد من مواطني بلداننا يهاجرون إلى أجزاء أخرى من العالم، لا سيما أوروبا وأمريكا الشمالية، بحثا عن فرص للسعادة وتحقيق الذات. وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تضامننا مع الشعوب التي تعاني في هذه اللحظة من آثار سياسات خاطئة وتمييزية وعنيفة للهجرة، وبخاصة على النحو المعمول به في البلدان المكنّاة بالعالم الأول.

إن سياسة الهجرة ليست مسألة محلية بل مسألة يجب أن تحترم القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولذلك، ندعو جميع البلدان التي تستقبل المهاجرين أن تتعامل بروح الإنسانية والأخوة وحسن الضيافة مع جميع أشقائنا المواطنين الذين يسعون إلى تشاطر الحق في العمل والحياة الكريمة بعيدا

عن بلد انتمائهم. إننا نقترح تعميق الحوار بشأن هذه المسألة في المحافل الدولية وتسليط الضوء على البعد الإنساني لعمليات الهجرة من أجل إيجاد حل منصف لتلك الحقيقة من حقائق العولمة.

إن العمالة الكاملة والعمل اللائق هدفين عالميين، وتحقيقهما يتطلب تركيز الجهود الوطنية وتحسين التعاون الدولي لمعالجة مسائل الاقتصاد الكلي والتجارة المتصلة بحل تلك المشكلة. ويجب أن تحرص مؤسسات تقديم المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف على أن تأخذ العمالة مكانا بارزا في اتخاذ القرارات بشأن السياسات وتنفيذها.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ليست عوامل أساسية في كفالة السلم والأمن الدوليين فحسب، بل تضمن أيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لأشد البلدان ضعفا. ولا يمكن ضمان الأمن المتبادل إلا من خلال نظام التعددية السليم والامتثال الصارم للقانون الدولي واحترام سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

وفي هذا الصدد، فإننا ندين التدابير الاقتصادية القسرية لحرمان بلدان من ممارسة حقها السيادي في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إننا نرفض التطبيق الأحادي الجانب لتدابير ضد جمهورية كوبا، ونكرر التأكيد على دعمنا لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على تلك الدولة. إن الحصار المفروض على كوبا يقوّض المعايير الأساسية للقانون الدولي ومبادئ تساوي الدول من حيث السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة البحرية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، المكرسة في صكوك القانون الدولي.

إننا نطالب حكومة الولايات المتحدة أيضا باعتماد التدابير اللازمة لإنهاء الحالة الشاذة لخمسة مواطنين كوبيين، المحرومين الآن من حريتهم من خلال احتجازهم في سجون الولايات المتحدة، وقد شجب هؤلاء انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لهم.

وتكرر جمهورية باراغواي التأكيد على التزامها بالسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق نؤكد إرادتنا السياسية في زيادة مساهمتنا في بعثات حفظ السلام وفي مواصلة جهودنا لتدريب وتجهيز القوات وفقا لمعايير هذه المنظمة، لكي نتمكن تدريجيا من زيادة مساهمتنا في تلك العمليات.

ويعي بلدي التهديدات الخطيرة والمعقدة لتغير المناخ في جميع العالم. وقد شاهدنا بقلق الآثار السلبية المتزايدة لظواهر المناخ غير الاعتيادية التي تسبب نتائج بالغة الأثر وتسهم في زيادة الفقر والتشرد، في جملة تأثيرات أخرى لا يمكن إصلاحها، ويجب التصدي لها بشكل عاجل وحازم. إننا نؤيد إعلان مؤتمر القمة الذي عقد في كوتشابامبا بشأن تغير المناخ وندعو إلى استجابة عالمية عاجلة ومنسقة ومسؤولة لإيجاد السبل لتخفيف وتقليل وإزالة النتائج المأساوية المدمرة لتغير المناخ. وبالمثل، إننا نعلن الحق السيادي للشعوب في مواردها الطبيعية، بالمعنى الأوسع لذلك الحق.

إننا بحاجة إلى هيكل مالي دولي جديد، يسعى إلى إيجاد نظام تجاري منصف وآلية تنظيمية فعالة. كما إننا بحاجة إلى نماذج جديدة للاندماج، قادرة على معالجة الأسباب الأساسية للعقبات أمام ذلك الاندماج، مثل أسعار الصرف غير المنصفة والشروط غير المتكافئة في العلاقات الدولية، وأعباء الديون التي لا يمكن سدادها، وفرض تغيرات هيكلية تؤدي إلى تقويض أسس المساعدات الاجتماعية والسياسية. إننا على اقتناع بأن الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة عالمية، ينبغي أن تؤدي دورا مركزيا لكفالة نجاح جهودنا لتحقيق تنسيق واتساق دوليين أفضل في المجالات الاقتصادية والمالية.

إن مسائل البلدان النامية غير الساحلية تمثل عنصرا أساسيا في سياسة باراغواي الخارجية. والتباينات والعيوب التي نشأت وما زالت تنشأ عن ذلك المركز الجغرافي لا يمكن أن تُقابل إلا بقدر الاعتراف الدولي بها، ومن ثم، التعامل معاملة خاصة وبصفة فردية مع تلك البلدان من جانب الاقتصادات المتقدمة النمو فيما يتعلق بإدماجها في العالم المتسم بالعولمة.

ومن الأمور الأساسية أن تنفذ الأمم المتحدة الإصلاحات اللازمة بهدف مواءمة هيكلها مع الاحتياجات الحالية للمجتمع العالمي. وانطلاقا من هذه الرغبة في التطور، تدعم جمهورية باراغواي عملية إصلاح المنظمة التي تؤدي إلى تعزيز الجمعية العامة واستعادة المهام المناطة بها في الميثاق، بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلا في المنظمة.

كما تابعت باراغواي باهتمام كبير الجولات الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية حول التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. إننا ندعو إلى الامتثال الكامل لتعددية الأطراف وتساوي الدول من حيث السيادة والاحترام الثابت لسيادة القانون. وبناء على ذلك، نحن بحاجة إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية، وبالتالي لا يمكن تأجيل زيادة أعضائه بغية جعله أكثر تمثيلا وشمولا.

وكإسهام من باراغواي في تعزيز الاحترام والأخوة – وهما من القيم التي تعزز أي منظمة مشكلة من الأفراد والأمم – فقد اقترحنا أن نشاطر العالم تقليدنا المتبع في الاحتفال بالصداقة. ولهذا الغرض، قدمت باراغواي اقتراحا إلى الأمم المتحدة بإعلان ٣٠ تموز/يوليه اليوم العالمي للصداقة من أجل تجديد التقدير والاعتراف فيما بين شعوبنا.

لقد قلنا قبل ٦٥ عاما: ”نحن شعوب الأمم المتحدة“، وكانت باراغواي من بين تلك الشعوب. ولذلك، فإننا نؤكد كل مبدأ من المبادئ المكرسة في تلك الديباجة الرائعة لميثاقنا. إننا سنقف إلى جانب الجميع، لأننا نؤمن بتساوي الأمم كبيرها وصغيرها، مما سيسمح لنا أن نحسن تدريجيا الظروف التي يمكن في ظلها صون العدالة وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أرحب. هذه ولايتنا. ونحن ملتزمون بإنجازها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كاسين بيروميا، وزير خارجية تايلند.

السيد بيروميا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تسمحوا لي، سيدي، بأن أتقدم إليكم، باسم وفد مملكة تايلند، بالتهاني القلبية على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونؤكد لكم كامل الدعم والتعاون من وفد بلدي.

إننا نعيش في عالم من الفجوات. وعلى الرغم من أن الفجوة الأيديولوجية بصفة رئيسية للحرب الباردة قد انتهت، برزت فجوات جديدة، سواء كانت سياسية – أمنية أو اجتماعية – اقتصادية أو رقمية أو حتى فجوات قائمة على أساس المعتقدات. وتمثل هذه الفجوات تحديات للسلام والأمن والازدهار والكرامة البشرية. ويتطلب تذليلها أن تعمل الدول معا كأنها كيان واحد؛ ويتطلب التغلب عليها وجود أمم متحدة.

ولكن فعالية ذلك التعاون الدولي تتوقف على قوة ورغبة فرادى الدول أنفسها. وتايلند دولة من هذه الدول، ترغب في التعاون مع الشركاء الدوليين، وهي مستعدة لذلك بغية الإسهام في ردم تلك الفجوات ومساعدة العالم على العبور إلى مستقبل أفضل.

ومن الطبيعي أننا غير واهمين فيما يتعلق بالصعوبات نفسها التي تواجهها تايلند وبفجواتنا الراهنة. ولكن التاريخ بيّن أن تايلند بلد سهل التكيف، وشعبها قادر على التغلب

على أي تحديات توضع أمامه. وما فتئت تايلند تعمل بالنظام الديمقراطي، ولكننا حديثو العهد بالديمقراطية نسبيا. وشأننا شأن الديمقراطيات الكثيرة الأخرى، ستتطور ديمقراطيتنا وستصبح ناضجة بمرور الوقت. وحكومة تايلند ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف وبمبادئ الديمقراطية وممارسة الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

ومما لا شك فيه أن حكومتنا تعمل بثبات لمعالجة الانقسامات السياسية والاجتماعية في بلدي. ونعمل على معالجة أي مظالم اجتماعية واقتصادية مشروعة، بغية استعادة الوحدة والثقة الوطنيتين. وأطلقنا خطة للمصالحة الوطنية وأنشأنا لجانا مستقلة، يقودها أشخاص بارزون يتحلون بأكبر قدر من النزاهة، لاقتراح سبل لإصلاح البلد ومؤسساته الديمقراطية. إننا سنردم الفجوة في بلدنا.

وما انفكت حقوق الإنسان تشكل حجر الزاوية لسياسة الحكومة. ونتفحص أي اعتداءات في الماضي، وسنكفل عدم تكرارها وإقامة العدالة. وتحقيقا لهذا الغرض، أنشأنا لجنة مستقلة لتقصي الحقائق لفحص الأحداث المأساوية التي وقعت في وقت سابق من هذه السنة. وتؤدي أجهزة مستقلة أخرى، مثل لجنة حقوق الإنسان لدينا، دورا رئيسيا وفعالا في حماية حقوق الإنسان.

وتدرك الحكومة التايلندية إدراكا قويا أن بعض المظالم السياسية تنشأ على نحو رئيسي عن أوجه التفاوت الاقتصادي في مجتمعنا. وهذه مسألة خطيرة، وتعمل الحكومة على ردم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. ونقوم بإنشاء شبكات السلامة الاجتماعية عن طريق خططنا للرعاية الصحية العامة، وبتوفير مدة ١٥ سنة من التعليم المجاني، والبرامج التدريبية للعاطلين ودعم الأُجَراء ذوي الدخل المنخفض والمزارعين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. ومجموعات الحوافز التي حددناها لن يستفيد منها الاقتصاد الكلي فحسب ولكن على نحو خاص المعوزون والمحرومون من الحقوق اقتصاديا واجتماعيا أيضا.

وعلى الرغم من مشاكلنا، ما يزال الاقتصاد التايلندي قويا، إذ يستمر اقتصادنا وصادراتنا في النمو باطراد. بيد أننا لسنا راضين، نظرا لوجود الكثير مما ينبغي فعله. ونحن بحاجة إلى القيام على نحو أفضل بنشر الرخاء والحيوية الاقتصاديين والاجتماعيين في كل أرجاء تايلند، ما سيسهم أيضا في تحقيق المصالحة والثقة والاستقرار في البلد. وتحقيقا لهذا الغرض، نسعى إلى تقوية اقتصاد تايلند الخلاق باستغلال تراثنا الثقافي والتاريخي الثري وإبداع التايلنديين من الحضر والريف لإضافة قيمة أكبر إلى المنتجات والخدمات التايلندية، حتى تتعزز إنتاجيتنا وقدرتنا على المنافسة وتصبح ثروتنا منتشرة على نطاق أوسع.

وأعتقد بأننا أثبتنا للعالم قوة شخصيتنا الوطنية وقدرة دولتنا على التكيف. وعلى الرغم من الحوادث المأساوية، واصلت تايلند التحرك قُدما، ليس من أجل البلد فحسب، ولكن من أجل المجتمع الدولي أيضا. ومن البيّن أننا ما زلنا عضوا فعالا ومسؤولا في الأمم المتحدة، مستعدين لتعزيز شراكاتنا الراهنة وبناء شراكات جديدة للمساعدة في إيجاد مستقبل أفضل للعالم.

وسأتوسع الآن في تناول الكيفية التي أسهمت بها تايلند ويمكن أن تزيد إسهامها بها دوليا من أجل المساعدة في ردم الفجوات في العالم.

تنبع صراعات كثيرة، داخل الدول وفيما بينها، من التباينات الإنمائية والمعاناة التي يتسبب فيها الظلم الاقتصادي. والعالم ليس منقسما إلى البلدان الموسرة المالكة والبلدان المعدومة ولكن، بالأحرى، إلى البلدان التي تزداد غنى والبلدان التي تزداد فقرا، وإلى بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ولذلك، تعتقد تايلند بأنه، من أجل ردم الفجوة

الإنمائية، ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي العالمي متوازنا وشاملا، وأن يكون التعاون والتكامل الاقتصاديان الإقليميان معززين، وألا يتم التخلي عن المحرومين والمعدمين.

لقد شكلت الأزمة المالية العالمية التي وقعت مؤخرا إنذارا لنا جميعا، وتذكرة لنا بضرورة أن نعيش في حدود إمكانياتنا. وتعتقد تايلند بأن التنمية المركزة على الشعب، والاعتدال في السلوك الاقتصادي، والاستعمال الأمثل للموارد المحدودة – كما هو منصوص عليه في فلسفة ''اقتصاد الكفاية'' لجلالة ملك تايلند – ضرورية إذا أردنا أن نحقق التنمية والنمو الاقتصاديين المستدامين. وتايلند تسلك ذلك المسار، ونحث الآخرين على الاقتداء بنا.

ونبهتنا الأزمة المالية أيضا إلى ضرورة تحسين الحوكمة العالمية والحاجة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الدول النامية، نظرا لأنها الأكثر تضررا. ويجب على البلدان أن تعمل معا على نحو أوثق لتحسين تنسيق السياسات المالية والنقدية، ولتحسين تنظيم المؤسسات المالية.

ومن جانبنا، شاركت تايلند بفعالية في منتديات إقليمية ودولية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعملية رابطة أمم جنوب شرق آسيا+٣، ومجموعة العشرين والأمم المتحدة. ودُعِيت تايلند، بصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى مؤتمرَي قمة مجموعة العشرين في لندن وبتسبرغ في السنة الماضية لمشاطرة تجارب الرابطة والدروس المستقاة من الأزمة المالية في ١٩٩٧.

وتعتقد تايلند بأن المبادرات الإقليمية مثل إضفاء تعددية الأطراف على مبادرة تشيانغ ماي، ومبادرة أسواق السندات الآسيوية والجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ستساعد في إكمال التعاون العالمي الجاري لتحقيق النمو المتوازن والمستدام، وأيضا لتعزيز نظام مالي دولي سهل التكيف، ويتناول أيضا شواغل البلدان النامية. ونعتقد بأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستواصل، عن طريق رئاسة الرابطة، الإسهام في المنتدى بتجاربها ذات الصلة في تحقيق هذه الأهداف.

وتايلند على استعداد، بوصفها بلدا ناميا، لمساعدة البلدان المحتاجة الأخرى. ونؤمن بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأن البلدان النامية الزميلة تفهم على أحسن وجه ما هو لازم للمساعدة في الدفع بالتنمية إلى الأمام. كما نقوم بدور فعال في بناء الشراكات بين بلدان العالم المتقدم النمو وبلدان العالم النامي، وتوفير جسر بينها عن طريق التعاون الثلاثي بتكييف التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو لتناسب احتياجات البلدان النامية. وقد حققنا معظم الأهداف الإنمائية للألفية، ونحن على استعداد لتبادل معرفتنا وتجاربنا، وخصوصا في تخفيف أثر الفقر وتحسين الرفاه في بلدان أخرى.

وقد قمنا بذلك فعلا في منطقتنا بالتعاون مع البلدان المجاورة لتحسين الرفاه الاجتماعي وإقامة البنية التحتية الضرورية. وعن طريق مبادرة تايلند المتعلقة بالخطة الرئيسية بشأن موصولية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة الإطار الاستراتيجي لتكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والممر الاقتصادي بين الشرق والغرب، ومشاريع منطقة ميكونغ العظمى دون الإقليمية والتعاون الثنائي، سعينا إلى النهوض بالتعاون التقني وتعزيزه في المنطقة وإيجاد وتحسين شبكات النقل والمواصلات اللاسلكية لتيسير تحقيق قدر أكبر من النشاط الاقتصادي. وتلك المبادرات ستساعد في نهاية المطاف في تضييق الفجوة الإنمائية داخل المنطقة.

ومن بين مشاكل التنمية يحتل الأمن الغذائي إحدى المراتب ذات الأهمية القصوى. وحتى يبقى الناس على قيد الحياة فإنهم يجب أن يحصلوا على الغذاء. وتايلند، بصفتها

بلدا من البلدان الرئيسية المصدرة للغذاء، يمكنها أن تساهم في كفالة الأمن الغذائي بقدر أعظم. وإننا نؤمن بالتعاون الإقليمي المعزز أيضا. وتشكل هيئة احتياطي الأرز في حالات الطوارئ التابعة لمجموعة آسيان+٣ نموذجا يجدر بالأقاليم الأخرى أن تقتدي به.

تغير المناخ واقع لا سبيل إلى إنكاره. وهو يحدث الآن. وإننا جميعا نلمس آثاره التي زادت من شدة دواعي القلق العالمية، بما فيها الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية. وتايلند بلد نام يسعى بهمة إلى بذل جهود طوعية للتخفيف من تغير المناخ. ونعتزم زيادة مساحة غاباتنا من خلال إعادة استزراع الغابات وغرس الأحراج، وكذلك من خلال استخدام ما لدينا من مصادر الطاقة المتجددة. والواقع أن خطتنا الوطنية الحادية عشرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، التي تجري صياغتها الآن، تستهدف الدفع بتايلند إلى الأمام حتى تصبح مجتمعا منخفض الانبعاثات الكربونية.

ونعمل كذلك على تحقيق النمو في الاقتصاد الأخضر، بالتركيز على استخدام الطاقة بطريقة أكثر كفاءة وحصافة. لكن العالم المتقدم النمو يجب أيضا أن يضطلع بدوره في مساعدة البلدان الأخرى على تجهيز نفسها بما يلزم لمحاربة تغير المناخ. وبالتالي أصبح نقل التكنولوجيا على نطاق أوسع أمرا لازما. ويحدونا وطيد الأمل بأن يتمخض المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، المقرر عقده في كانكون، عن نتائج ملموسة وشاملة أكثر في معركتنا ضد تغير المناخ.

التنمية مرتبطة بالأمن البشري، والأمن البشري مرتبط بحقوق الإنسان. والناس يجب أن يتحرروا من العوز مثلما يتحررون من الخوف. لكن حقوق الإنسان الأساسية لئن كانت عالمية، فإن طريقة ضمانها وتعزيزها تختلف بين بلد وآخر وفقا لاختلاف نظمها العقائدية وثقافاتها. وتايلند تؤمن بأننا يجب أن نسد الثغرة بين هذه الاختلافات عن طريق العمل معا من أجل إدراك مشترك أعظم لحقوق الإنسان وللطريقة التي يجب أن تُحمى بها. ولبلوغ هذه الغاية تشكل مختلف المحافل، مثل الحوار بين الأديان وتحالف الحضارات، مساهمات قيمة للغاية في إشاعة تفاهم مشترك أعظم.

وأشدد مرة أخرى على أن حقوق الإنسان مبدأ أساسي لحكومة تايلند ولسياستها الخارجية. وإن انتخاب تايلند لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وانتخابها بالتزكية لرئاسة المجلس في حزيران/يونيه، لشاهد واضح على الثقة التي يضعها المجتمع الدولي في الدور الإيجابي الحثيث الذي تؤديه تايلند في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وبصفة تايلند عضوا في مجلس حقوق الإنسان فإنها تسعى إلى بث الحيوية في المجلس في سبيل معالجة مشاكل حقوق الإنسان معالجة أكثر فعالية في جميع أرجاء العالم. ولبلوغ هذه الغاية يحدونا الأمل، بصفتنا رئيسا للمجلس، أن نتمكن من ضمان إكمال عملية الاستعراض واختتامها في العام القادم. وإننا نؤمن بأن المجلس ينبغي له أن يعتمد نهجا أكثر عدلا من خلال مزيد من التعاون والمشاركة مع البلدان المعنية نفسها وإجراء حوار أوسع بين الدول، وكذلك بين المناطق والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء فيما بينها.

وبدلا من توجيه الانتقادات وفرض القيم التي تعتبر دخيلة يتعين علينا أن نفتح قنوات الاتصال لإقناع البلدان المعنية وإفهامها بأن حقوق الإنسان قيم متشاطرة يشترك فيها الجميع. ولن يتسنى للمجلس إلا من خلال المشاركة الحقيقية أن يترك تأثيرا حقيقيا في تحسين حياة الناس، وأن يمهد الطريق في النهاية إلى السلام. وحينئذ فقط يمكننا أن نكفل أن حقوق الإنسان لن تقع مرة أخرى رهينة للتصرفات السيئة لبني البشر.

وسعت تايلند سعيا حثيثا إلى تحقيق ذلك على الصعيد الإقليمي أيضا. فبرئاسة تايلند لرابطة آسيان، التي امتدت من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى نهاية ٢٠٠٩، تم تأسيس اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، التابعة لآسيان، بقصد حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورفع لواء الكرامة الإنسانية. وساهمنا كذلك في وضع معايير حقوق الإنسان الدولية في المنطقة لتحسين حياة السجينات من خلال مبادرة صاحبة السمو الملكي الأميرة بجراكتيابه مهيدول، بوضع مشروع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرِمات، الذي عرض على الجمعية للنظر فيه (انظر A/C.3/65/L.5).

وقدمت تايلند المساعدة الإنسانية أيضا للحفاظ على سلامة وكرامة الناس الذين وقعوا ضحية للكوارث الطبيعية، لا في الأماكن القريبة منا فحسب، مثل ميانمار والصين وباكستان، وإنما أيضا في الأماكن البعيدة مثل هايتي، وفي الآونة الأخيرة في تشاد. وإننا نقف على أهبة الاستعداد لتسخير منشآتنا للخدمة كنقطة انطلاق لتقديم لمساعدة الإنسانية في منطقتنا.

نيران الحرب يمكن أن تشتعل لأسباب عديدة، لكن شدتها لن تبلغ شدة نيران الانقسامات الأمنية والاختلالات في موازين القوة، الحقيقية والمتصورة على السواء، القائمة بين الأمم وحتى داخل الأمة الواحدة. وتايلند تؤمن بأن نزع السلاح ومنع الانتشار العالميين أساسيان لضمان التكافؤ في توفير الظروف الأمنية وتبديد الشعور باختلال توازن القوة والأمن. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها الحثيث لبلوغ تلك الغاية ولكن الدول الكبرى والهيئات الإقليمية يجب عليها أيضا أن تساهم بنصيبها العادل: وإن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا تعتبر مثالا مناسبا في هذا المضمار.

وتؤيد تايلند الجهود الدولية المبذولة في سبيل نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد تقيدنا دائما بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويراودنا قلق جسيم من التهديد بوقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين. لذلك السبب انضمت تايلند إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

صون السلم والأمن الدوليين مسعى جاد باهظ التكلفة، وقد بين لنا التاريخ أن المجتمع الدولي غالبا ما لا يتصرف إلا في وقت متأخر، ساعيا إلى الحفاظ على السلام بدلا من صنعه. وإننا نعتقد بأنه يجب استثمار المزيد في صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، اللذين تكون كلفتهما أقل بكثير من كلفة إنفاذ السلام وحفظ السلام. ومن الأفضل بالتأكيد إجراء المحادثات بدلا من شن الحرب. ومن المرجح أيضا أن يقلل هذا من اندلاع الحرب داخل أسرة الأمم نفسها. وهذا هو السبب وراء تحول آسيان السريع إلى جماعة: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

ولكن في الحالات التي كان فيها حفظ السلام ضروريا أو في الحالات التي أصبح فيها ضروريا الآن، فإن تايلند أدت دورها أيضا. ففي العقدين الماضيين ساهمنا بما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ فرد، عسكريين وشرطة ومدنيين، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل أنحاء العالم: من كمبوديا إلى تيمور – ليشتي، ومن هايتي إلى دارفور، في السودان، في القريب العاجل. وأوفدت تايلند أيضا فرقة عمل لمكافحة القرصنة دعما للجهود الدولية في مراقبة وحماية السفن من هجمات القراصنة في منطقة خليج عدن. تلك هي مساهماتنا في صون السلم والأمن في جميع أرجاء العالم، ونحن مستعدون لعمل المزيد. واطمئنوا إلى أنه أينما كان هناك سلام يتعين حفظه فإن التايلنديين سيكونون جاهزين لحفظه.

لكن حفظ السلام وحده لا يكفي. ويجب تمهيد ظروف السلام المستدام في مجتمعات ما بعد الصراع لكفالة ألا تُراق الدماء من جديد. وإننا نؤمن بأن التنمية المستدامة حاسمة الأهمية للسلام الدائم. وهذا هو ما تعمل تايلند في سبيله، بالمساعدة في وضع أسس السلام من خلال التنمية أثناء مرحلة حفظ السلام – من نقل المعرفة العملية الزراعية في تيمور – ليشتي إلى بناء البنية التحتية الأساسية في بوروندي. كما بذلنا جهودا حثيثة لتحقيق هذا الهدف عن طريق عضويتنا في لجنة بناء السلام. وتتوخى تايلند اضطلاع تلك الهيئة بدور أكبر في كفالة السلام المستدام في كل أنحاء العالم.

وما فتئت تايلند تهيئ نفسها للاضطلاع بدور أكبر في كفالة السلم والأمن الدوليين. وقد تقدمنا بترشيحنا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، وإننا نلتمس من الأعضاء دعمهم الذي لا يقدر بثمن. وتطمح تايلند إلى العمل عن كثب مع شركائنا الدوليين لكفالة ألا يسير أحد أبدا على الطريق المؤدي إلى الحرب، وضمان تغيير وجهته نحو السلام.

ولئن كنا نؤمن بأن مجلس الأمن قد اضطلع حتى الآن بدور لا غنى عنه في صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نؤمن أيضا بأن المجلس يحتاج إلى تغيير حتى يعبر بصورة أفضل عن حقائق الواقع العالمي ويتصدى بفعالية أكبر لتحديات اليوم العالمية. وتتوخى تايلند وجود مجلس الأمن الذي يعمل بقدر أكبر من الفعالية والشفافية والانخراط مع الأطراف المعنية، سواء كانت بلداناً أو منظمات إقليمية أو هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ونعتقد أنه من خلال هذه الإصلاحات، يصبح المجلس أكثر فعالية في صون السلم والأمن على نطاق العالم.

وتلتزم تايلند التزاماً كاملاً بالأمم المتحدة ومُثُلها النبيلة. ومنذ ولادة المنظمة قبل ستة عقود، تعمل تايلند على نحو وثيق مع الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان حول العالم. وسوف نواصل القيام بذلك. وبالرغم من مشاكلنا، لم يهن التزامنا وتصميمنا على الإطلاق.

إن تايلند، بوصفها بلداً نامياً متوسط الحجم ومتوسط الدخل، على استعداد للانخراط في العمل مع الشمال والجنوب، والشرق والغرب، ولأن تكون صلة وصل بينها. ونحن، كبلد لديه خبرة كبيرة في مواجهة المشاكل القائمة اليوم، مستعدون للمساعدة على تضييق الفجوات الدولية في التنمية، وحقوق الإنسان، والأمن. وتعتقد تايلند أن وقت العمل حان الآن، ونحن على استعداد مع جيراننا للعمل كجسر بين أنحاء العالم، وللمساعدة على تبديد الانقسامات الحاصلة في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي رئيس الأساقفة دومينيك مامبرتي، وزير العلاقات مع الدول في دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة مامبرتي (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الكرسي الرسولي، يسرني أن أهنئكم بحرارة، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأن أعرب عن أفضل التمنيات بأن تتكلل ولايتكم بالنجاح. وفي هذه الفترة الجديدة من عمل الجمعية العامة، يود الكرسي الرسولي أن يعرب عن تعاونه الحقيقي في التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي. والسنوات الـ ٦٥ من وجود الأمم المتحدة هي في حد ذاتها حدث فريد في التاريخ، خاصة عندما تقارَن بتبدد الآمال في مؤتمرات السلام بداية القرن العشرين، ومن ثم في عصبة الأمم.

إن وجود الأمم المتحدة يدل على أن البشر وجدوا في المنظمة التصدي للمآسي الرهيبة للحربين العالميتين. وعلى الرغم من عدم كمال هياكل الأمم المتحدة وطريقة عملها، فهي تسعى إلى إيجاد الحلول للمشاكل الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتحاول الوفاء بالولاية التي أناطها الميثاق بها، أي أن تكون مركز تنسيق العمل بين الدول بغرض صون السلم والعلاقات الودية في ما بين الشعوب.

والحوار بين ممثلي الدول الذي يتجدد كل عام في الجلسات العامة للجمعية العامة، والذي يظل مفتوحاً وحيّاً في الهيئات والوكالات الأخرى التابعة لأسرة الأمم المتحدة، هو الأداة الأساسية للوفاء بهذه الولاية. وهناك أوقات يشهد فيها هذا الحوار، أكثر من أي شيء آخر، تصادم الإيديولوجيات والمواقف المتعارضة والمتنافرة. ومع ذلك، أصبحت الأمم المتحدة لا غنى عنها في حياة شعوب العالم، بحثاً عن مستقبل أفضل لجميع سكان الكوكب.

ومن منظور هذا الحوار الدولي المثمر الذي يدور في المناقشات والمداولات التي تجري في هذه القاعة، أود أن أذكّر بالتطورات الهامة التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين والتي حدثت خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية.

قبل كل شيء، يرحب الكرسي الرسولي بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيّز النفاذ في ١ آب/أغسطس. فهذا الصك الذي كان الكرسي الرسولي من بين الدول الأولى التي صدّقت عليه يمثّل نتيجة هامة لتعددية الأطراف، ارتكازاً على التعاون البنّاء في ما بين الحكومات والمجتمع المدني، فضلاً عن كونه صلة الوصل بين القانون الإنساني وحقوق الإنسان.

وكانت هناك نتيجة هامة أخرى هي الاختتام بنجاح في أيار/مايو الماضي للمؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، تمثّل في إصدار وثيقة بتوافق الآراء تنص على إجراءات شتى تتعلق بالركائز الرئيسية الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وكان من بينها دلالة هامة على الأمل الناجم عن القرار بعقد مؤتمر قبل عام ٢٠١٢، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، وأيضاً في مجال السلم ونزع السلاح، جدير بالذكر كذلك الاجتماع الأول الذي عقدته في نيويورك في تموز/يوليه الماضي اللجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة المزمع عقده في عام ٢٠١٢. وأظهر هذا الاجتماع أن العملية التي بدأت من أجل المعاهدة، تتشاطرها جميع الدول التي تدرك الحاجة إلى تسوية مسألة تجارة الأسلحة قانونياً لأسباب السلام والحماية الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي سياق الحوار الدولي الناجح وبروح منه، ينبغي لنا أيضاً أن نرحب بالتوقيع على المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي (ستارت). ويشكّل ذلك التوقيع خطوة إلى الأمام في العلاقات في ما بين الدول النووية، ويأمل الكرسي الرسولي أن يفتح آفاقاً جديدة ويفضي إلى تخفيضات كبيرة في الأسلحة مستقبلاً. وبالمثل، وخلال هذه الدورة للجمعية العامة، عُقد اجتماع رفيع المستوى قبل بضعة أيام بشأن تنشيط مفاوضات نزع السلاح، كان مفيداً جداً في مناقشة السبل لإعطاء حياة جديدة لمؤتمر نزع السلاح، ولمواصلة بناء توافق في الآراء على العقبات الرئيسية التي تعترض الاتفاق على نزع السلاح، ولا سيما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ويدعم الكرسي الرسولي جميع الجهود لتحقيق ذلك.

وأثناء الدورة السابقة للجمعية العامة، أسهمت الأمم المتحدة إسهاماً لا مثيل له في التعاون والسلام الدوليين في هايتي، حيث أنه خلال الزلزال الذي حدث بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قضى فيه رئيس بعثة الأمم المتحدة، السفير هادي العنابي، وكذلك مساعده السيد لويس كارلوس دا كوستا، إضافة إلى ٨٢ موظفاً مدنياً وآخرين من أفراد قوات حفظ السلام. وبالنيابة عن الكرسي الرسولي، أود أن أتقدم بتعازينا الصادقة إلى الأمين العام والسلطات الوطنية في الدول التي قضى منها أشخاص، فضلا عن أسرهم وزملائهم. وينبغي أن تولّد تضحيتهم زخماً لالتزام عالمي جديد بصون السلام.

إن الكرسي الرسولي ينوّه بالأعمال التي تضطلع بها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويقدّرها على الدوام. والزيادة الهامة في طلبات التدخل إبّان السنوات الأخيرة تبيّن الثقة المتزايدة بأنشطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، ولكنها تبرز أيضاً أهمية الدور المتنامي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الدبلوماسية الوقائية.

وبالمثل، إن عمل لجنة بناء السلام لا يزال أساسياً لإعادة بناء النسيج الاجتماعي والقانوني والاقتصادي الذي دمرته الحرب، ولتفادي الانزلاق من جديد في الصراع. والمبادرات الرامية إلى منع الصراعات، وحل الصراعات سلمياً، والفصل بين الأطراف المتحاربة، وتعزيز إعادة الإعمار، تستحق الدعم السياسي والاقتصادي السخي من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن شأن الدعم الآتي من الجميع أن يكون دلالة بليغة على الثقة بالمستقبل القائم على التضامن من أجل البشرية.

وإذا كنا نعتقد أن التطورات المعيارية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة أظهرت دلالات على التقدم، ثمة أسباب للقلق إزاء العديد من العقبات التي تعترض الأمن والسلم العالميين. فقبل كل شيء، لا يزال الإنفاق العسكري في العالم مفرطاً وآخذاً حتى في التزايد. ومشكلة الدول في ممارسة حقها المشروع في التطوير السلمي للطاقة النووية، وفقاً للرصد الدولي الفعال لعدم الانتشار، لا تزال ذات صلة بالموضوع. ويشجع الكرسي الرسولي جميع الأطراف المعنية بتسوية شتى المسائل الخلافية القائمة، ولا سيما المتعلق منها بشبه الجزيرة الكورية ومنطقة الخليج الفارسي، فضلاً عن المناطق المجاورة، على إجراء حوار صادق ومعمّق يمكّن من التوفيق بوئام بين جميع حقوق الدول المعنية.

إن الكوارث الطبيعية الفظيعة التي وقعت مؤخرا في باكستان زادت من الصعوبات الناجمة عن الصراعات التي ابتُليت بها المنطقة. إلى جانب الاستجابة الإنسانية، والتي يجب أن تكون سخية، وغير ذلك من التدابير المرتبطة بها، لا بد أيضا من توسيع الجهد الرامي إلى زيادة التفهم المشترك للأسباب الجذرية للأعمال القتالية.

وعلاوة على ذلك، فالحوار الحقيقي والثقة والكرم في طرح المصالح الهامشية أو القصيرة الأجل جانبا تمثل الجادة الوحيدة لتحقيق الحل النهائي للصراع بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل. إن الحوار والتفاهم بين سائر الأطراف المعنية السبيل الوحيد أيضا لتحقيق المصالحة في العراق وميانمار، على سبيل المثال، لحل المشاكل الإثنية والثقافية في وسط آسيا ومنطقة القوقاز وتهدئة التوترات المتكررة في أفريقيا، كتلك السائدة في السودان، قبل تحقيق أي تسوية دائمة.

هناك أيضا عنصر اقتصادي هام في معظم تلك الصراعات. ما من شك في أن تحسن الأحوال المعيشية بشكل ملموس لدى الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى في ظل

الحروب المدنية أو الإقليمية من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تحويل المعارضة العنيفة إلى حوار يتسم بالصبر والسلم.

قبل عدة أيام انعقد هنا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ومرة أخرى، التزمت رسميا جميع الدول الأعضاء ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويرحب الكرسي الرسولي بالإرادة التي تم تأكيدها مجددا لاستئصال شأفة الفقر، ويأمل في أن يتم القضاء عليه بصورة حازمة. ولكن من المهم التشديد على أننا لن نحقق الأهداف من دون الوفاء بحتميتين أخلاقيتين هامتين.

من الجوهري، من جهة، أن تقوم البلدان الغنية والبلدان الناشئة بالوفاء على الوجه الأكمل بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تعمل فورا على إنشاء وتطبيق نظام مالي وتجاري يراعي بشكل عام أضعف البلدان. ومن الجهة الأخرى، ينبغي للبلدان الغنية والفقيرة على السواء أن تكفل تغيرا سياسيا واقتصاديا أخلاقيا يضمن الحكم الصالح ويقضي على كل أشكال الفساد. وبخلاف ذلك، نعرض للخطر بلوغنا عام ٢٠١٥ من دون تحقيق نتائج – اللهم – وهذا سيبعث على الحزن والأسى وسيكون مدعاة السخرية – في مجالات الحد من السكان وتعزيز أنماط حياة قائمة على الأقلية، كما ورد في بعض الفقرات في مؤتمر القمة الذي انعقد مؤخرا. فإذا كان الحال كذلك، ستصبح الأهداف الإنمائية للألفية غشا حقيقيا تجاه التنمية البشرية الشاملة للشعوب.

أما فيما يتعلق بالبيئة، موضوع الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، فمشاركة أكثر من ١١٥ رئيس دولة وحكومة في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إنما تبرز أهمية هذه المسألة المعقدة في جدول الأعمال الدولي. ويأمل الكرسي الرسولي من الاجتماع المقبل لمؤتمر الدول الأطراف أن يتخذ قرارا سياسيا يجعل المفاوضات بشأن إبرام اتفاق ملزم قانونا ملموسة على نحو أكبر.

في قلب تلك المناقشة يكمن إنشاء نمط إنمائي يرتكز على نظام جديد للطاقة. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر المسائل الأخلاقية المرتبطة بهذه المسألة. إنها لا تتعلق فحسب بإقامة عالم أقل اعتمادا على الوقود الأحفوري وأكثر تكريسا للكفاءة في الطاقة وأشكال الوقود البديل، بل إنها تتعلق بتغيير السلوك الجامح للاستهلاك وغير المسؤول. وكما يلاحظ وفدي دائما فيما يتعلق بالأهداف الألفية، فإن ذلك السلوك هو الذي يلقي عبئا متزايدا وغير مستدام على الموارد وعلى البيئة، وليست الزيادة في عدد السكان أو تحسن أحوالهم المعيشية في البلدان الأقل نموا.

إن النتائج الإيجابية التي حققها المجتمع الدولي في دورة الجمعية العامة السابقة ما كان لها أن تتحقق لولا الحوار الذي جرى فيما بين الحكومات والذي شارك فيه بتصميم متزايد وفعالية أصحاب المصالح في المجتمع المدني. ولكن ليصبح ذلك الحوار نزيها وفعالا يجب أن يكون حوارا حقيقيا – أي أن ينطوي على تبادل وتشاطر الحكمة. ولا بد أيضا للحوار من أن يتحرك بسرعة من تبادل الكلمات والبحث عن توازن بين المصالح المتضاربة إلى التشاطر الحقيقي للحكمة من أجل الخير العام.

ولهذا السبب بالتحديد، فإن المادة الأولى من الميثاق تربط إعلاء شأن حقوق الإنسان بالدفاع عن السلم، وتسوية المنازعات وحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي. فالدول ليست كيانات منفصلة ومستقلة عن الشعوب التي تشكلها. ينبغي توطيد المصلحة الوطنية الأساسية لجميع الحكومات والحفاظ على الظروف اللازمة من أجل بلورة

المنفعة المادية والروحية لكل مقيم في بلادها. لذلك فإن تعزيز حقوق الإنسان واحترامها الهدف النهائي للحوار والشؤون الدولية، وكذلك تهيئة الظروف التي لا غنى عنها للحوار الحقيقي والمثمر فيما بين البلدان.

لقد تابع باهتمام أيضا الكرسي الرسولي عمل اللجنة الثالثة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وهذا البيان في المناقشة العامة يوفر لي فرصة للإعراب عن تأييدي لمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وجميع الوكالات المتخصصة والهيئات العاملة في الميدان الواسع للحقوق البشرية والحقوق الإنسانية. وفي ذلك الصدد، يعتقد الكرسي الرسولي أيضا أن التقدم المحرز في المناقشات بشأن مسؤولية الحماية، وإن كان بطيئا، فهو مدعاة للأمل. ومع ذلك، لا يزال هناك افتقار إلى الاهتمام الحازم والفعال بمشاكل اللاجئين، وهم أشخاص طردوا بالقوة وأرغموا على تشريد واسع النطاق.

إن تاريخ تطور حقوق الإنسان نفسه يوضح أن احترام الحرية الدينية يمثل حجر الزاوية في هيكل حقوق الإنسان برمته. ومع عدم توفر تلك الحرية لن يتحقق الاعتراف بالطبيعة السامية لكل كائن بشري، وهي حرية تنطوي على كرامة كانت قائمة قبل أي وعي سياسي أو معياري وتسمو عليه، ويؤدي ذلك إلى إطار غير مسؤول للحرية والمسؤولية. وإذا تعثرت الحرية الدينية، تتعرض جميع الحقوق الإنسانية إلى خطورة أن تصبح هبات تمنحها الحكومات، أو في أفضل الحالات تصبح تلك الحرية نتيجة التوازن بين القوى الاجتماعية التي تختلف بحكم طبيعتها لأنه لا يوجد أي أساس آخر لها سوى التوازن أو الاتفاق نفسها.

وفضلا عن الانتقاد العام للقيود التنظيمية وعدم فعالية الأمم المتحدة، نرى وعيا عالميا مشتركا بالحاجة إلى المنظمة وشعورا عاما بالتقدير لجهودها. إننا جميعا نفهم ذلك بحكم وجود الهيئات العديدة التابعة للمنظمة، أنها تمثل منتدى جوهريا للحوار والتفاهم بين البلدان. وأفضل طريقة لضمان استمرار الأمم المتحدة في تأدية رسالتها التاريخية التي تتمثل في التنسيق والإبقاء على جميع الدول متحدة حول الأهداف المشتركة، إحلال السلم والأمن وتحقيق التنمية البشرية الشاملة للجميع، لمواصلة تركيزها على كرامة جميع الرجال والنساء واحترامها على نحو فعال ابتداءا بالحق في الحياة – وحتى حق أضعف الناس مثل الأطفال الذين لم يولدوا بعد والمرضى غير المأمول في شفائهم والحرية الدينية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بكري فوفانا، وزير الدولة للشؤون الخارجية والاندماج الأفريقي والفرانكوفونية في جمهورية غينيا.

السيد فوفانا (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم في الجمعية العامة لأنقل إليكم تحيات حارة من غينيا حكومة وشعبا، وبشكل خاص تحيات الفريق أول سيكوبا كوناتي، الرئيس المؤقت للجمهورية، ورئيس الفترة الانتقالية. وبهذه المناسبة السعيدة، أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. أتمنى لكم كل النجاح وأؤكد لكم سلفا تأييد وفدي لكم.

إن خصائلكم الشخصية التي لا يمكن إنكارها، إضافة إلى قدراتكم التي أثبتت جدارتها، ستكون مصدر إلهام لعملنا في وقت تواجه فيه منظمتنا العديد من التحديات التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. كما أود أن أتوجه بمشاعر الامتنان إلى سلفكم، السيد علي عبد السلام التريكي، على ما أبداه من مهارة وتفان أثناء اضطلاعه بولايته.

وهنا، نود أن نعرب عن امتناننا لأميننا العام، السيد بان كي – مون، على جهوده التي لا تكل لتعزيز المثل النبيلة

للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، إسهامه الشخصي في تسوية الأزمة التي ألّمت ببلدي.

ومنذ تولي السلطات الجديدة في غينيا السلطة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على خلفية الأزمة السياسية والاقتصادية، اضطرت لمواجهة صعوبات كثيرة، وبخاصة ضعف الحوكمة، وجرائم الدولة، وانعدام الأمن على نطاق واسع وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها. وقد اقتضت تلك الحالة المقلقة اتخاذ مختلف التدابير لاستعادة النظام والأمن، وبناء الوحدة الوطنية وإقامة نظام يحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة.

وفي ذلك السياق بالذات، فإن الاتفاق الموقّع في واغادوغو في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مكن شعب غينيا، بمختلف ميولاته من الانطلاق على مسار السلام والحوار وتنفيذ خطة سياسية تكفل العودة إلى النظام الدستوري القائم على سيادة القانون والحكم الرشيد. وعلى الرغم من المزالق، أدت العملية الديمقراطية إلى إنشاء هيئات انتقالية، وبخاصة حكومة وحدة وطنية، بقيادة رئيس وزراء، كرئيس حكومة من القوى الحية، والمجلس الوطني الانتقالي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بالإضافة إلى وضع جدول زمني بمواعيد نهائية لتنظيم انتخابات حرة وشفافة.

وفي استعراض للالتزام القوي عقب اعتماد الدستور الجديد، خرج الشعب بجموعه الغفيرة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ للمشاركة في انتخابات رئاسية الأكثر حرية وديمقراطية التي عرفها البلد منذ استقلاله في عام ١٩٥٨. ومن المقرر أن تجري الجولة الثانية من تلك الانتخابات العامة خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وهنا، من على هذا المنبر، أود أن أوجه نداء إلى المجتمعين الأفريقي والدولي بمواصلة دعم غينيا بغية تعزيز السلام والاستقرار والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وأود، كذلك، أن أحيي بحرارة الميسر، فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، على جهوده الدؤوبة لتعزيز العملية الديمقراطية في غينيا. كما أوجه تلك التحية إلى فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا، ومن خلاله إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، وإلى جميع البلدان الصديقة التي تعمل معنا في هذه الفترة الحرجة.

وما زال السلام والأمن يتعرضان للتهديدات في أجزاء من القارة الأفريقية والعالم. والصومال يظل ساحة حرب مؤلمة بين الأشقاء. وفي السودان، ما زال السلام هشا على الرغم من التضحيات والاستثمارات التي قدمت. إننا نحث الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي على مواصلة الجهود من أجل التوصل إلى تسوية فورية ودائمة لتلك الصراعات.

وفي كوت ديفوار، مكنت التطورات السياسية الأخيرة ذلك البلد الصديق المجاور من التوجه إلى الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وتلك الخطوة الهامة إلى الأمام، إلى جانب النتائج الإيجابية لعملية بناء السلام في سيراليون وليبريا، تشكل مصدر تفاؤل حقيقي لشعوب اتحاد نهر مانو.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تؤيد حكومة بلدي جهود الأمم المتحدة وتظل ملتزمة بمبادرة المغرب بشأن المفاوضات على مركز الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء الغربية. وهي تشجع أصحاب المصلحة على التوصل إلى حل سياسي دائم ومفيد للطرفين.

إن تصاعد التهديدات وأعمال العنف الإرهابية في أفريقيا تشكل مصدر قلق بالغ لغينيا. ويؤيد بلدي إنشاء إطار استشاري للعمل على استئصال تلك الآفة.

وفي الشرق الأوسط، يرحب وفد بلدي بالمحادثات المباشرة بين السلطات الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية

برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. ويأمل الوفد أن تؤدي تلك المحادثات إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وتؤمن حكومة غينيا بأن السلام في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الثقة المتبادلة وتنفيذ الاتفاقات والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، يجب أن تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تنهي سياسة الاستيطان.

وقبل مجرد أسبوع، وفي هذه القاعة، أكد المجتمع الدولي مجددا على التزامه حيال بلايين الناس الذين يتوقعون تحقيق الوعد ببناء عالم أفضل، الذي عبر عنه إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). وترحب غينيا بعقد مؤتمر القمة الذي مكّن رؤساء الدول والحكومات وشركاءنا من إعادة تأكيد إرادتهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المتفق عليه.

ويؤمن بلدي بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قيد المنال. ويتجلى ذلك في التقدم الملحوظ المحرز في مجالات عديدة في البلدان التي تعد من أفقر بلدان العالم. وإذ لم يبق سوى خمس سنوات على الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، يجب علينا تسريع وتيرة التقدم ولا سيما في البلدان التي تواجه تحديات كبيرة، من أجل توطيد الإنجازات وتحقيق تقدم أكثر فعالية مما حققناه حتى الآن.

ومن أجل مواجهة التحديات الكثيرة للقرن الحادي والعشرين، ما من خيار أمام الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي سوى تكثيف الجهود والعمل معا لإعطاء زخم جديد للتعاون الدولي. ويحث بلدي جميع أصحاب المصلحة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على الوفاء بقسطهم من المسؤولية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وترحب جمهورية غينيا بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. ولكنها تأسف لأن الالتزامات التي طال أمدها، وتلك التي تم التعهد بها مؤخرا، لم يتم الوفاء بها بعد. ومن الحيوي أن يتم التفكير في جميع مصادر تمويل التنمية المعتادة والتكميلية. ويتحول التمويل المبتكر بشكل متزايد إلى وسيلة هامة لتعبئة موارد إضافية يمكن التنبؤ بها وثابتة لتكميل المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن غينيا التي تولي أهمية كبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية تكرر تأكيد اقتراحها المتعلق بتنظيم مؤتمر أفريقي بشأن التمويل المبتكر، وصياغة مشروع إعلان بشأن شفافية الإدارة المالية ومكافحة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال. وسيكون هدف المؤتمر تعزيز استراتيجيات تعبئة التمويل المبتكر، بوصفه مكملا للمعونة التقليدية، والموارد المحلية اللازمة لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. إن مشروع الإعلان الأفريقي بشأن شفافية الإدارة المالية ومكافحة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال سيسعى إلى وقف تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة إلى خارج أفريقيا من خلال إعادة توجيهها إلى تنمية القارة.

وقد لقيت تلك المقترحات ترحيبا حارا من مختلف الهيئات الأفريقية ومن الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية. كما أنها لقيت الدعم من مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات أفريقيا ومن فرنسا، وقد ساندها الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الخامس عشر في كمبالا. ويأمل وفد بلدي أن تكون تلك المبادرات من بين المقترحات الرئيسية للعمل بشأن أفريقيا في هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، نأمل أن تختتم على وجه السرعة جولة الدوحة للمفاوضات على أساس اتفاق شامل ومنصف لجميع أصحاب المصلحة، وبخاصة أقل البلدان نموا. إننا نهيب مرة أخرى بالبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهدها بأن تنهي بحلول عام ٢٠١٣ جميع إعانات التصدير التي تشوه إلى حد كبير التجارة والإنتاج الزراعي

للبلدان النامية. وبلدي يرحب بالتقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بالإعفاء من الديون، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة مساعيه لتنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشكل فعال.

إن موضوع تغير المناخ يشغل مكاناً رئيسياً في جدول الأعمال الدولي عن حق تماماً، نظراً لما لهذه الظاهرة من آثار مدمرة. وهذا ينم عن وجود إدراك جماعي للخطر الحقيقي الذي تمثله تلك الظاهرة للبشر.

وإزاء الطابع الملح لهذه المسألة، يدعو بلدي إلى ضرورة بذل جهود دولية متضافرة وجريئة للتخفيف من معاناة الضحايا، لا سيما السكان المستضعفين في البلدان الفقيرة. ولا بد من الوفاء بالالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بالبلدان النامية من حيث الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، كيما يتسنى اتخاذ التدابير الملائمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في تلك البلدان. وفي هذا السياق، فإن وفدي يحدوه الأمل في أن مؤتمر المناخ الذي سيعقد في نهاية العام في كانكون، المكسيك، سيفضي إلى اتفاق طموح يلزم الدول باتخاذ تدابير ملموسة.

والحكومة الغينية التي تدرك تماماً الضرورة الملحة للقيام بعمل، قد عقدت العزم، من جانبها، على الاضطلاع بنصيبها من المسؤولية، خاصة وأن غينيا تقوم بدور ريادي في تنفيذ كل السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإعادة التوازن الإيكولوجي في غرب أفريقيا. ولأنها منبع لأكثر من ٢٠ نهراً تروي منطقة غرب أفريقيا، بما فيها أنهار النيجر والسنغال وغامبيا وماكونا، فإن غينيا بمثابة برج مياه حقيقي لغرب أفريقيا، وبوتقة لتنوع بيولوجي واسع الثراء.

إن الموضوع الرئيسي لهذه الدورة: ”إعادة التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“، حسن التوقيت للغاية. ونحن نقر بذلك بكل الامتنان. ففي عالم متكافل بدرجة عالية، تميزه الآثار المجتمعة للعديد من الأزمات، فإن بزوغ ثقافة جديدة للتضامن الدولي أمر أساسي.

وعلى نفس المنوال، فإن منظمتنا بحاجة إلى إصلاح عميق لجعلها أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وشفافية. وبعد ٦٥ عاماً من إنشائها، تحتاج الأمم المتحدة فعلاً إلى إصلاح كيما تكون أكثر فعالية واستعداداً للوفاء بتطلعات شعوبنا. فلنجعلها أداة فعالة في خدمة السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وبهذه الطريقة وحدها، سيرى الجيل الحالي والأجيال القادمة في جميع بلدان ومناطق العالم آمالها في العيش بسلام وقد تحققت في عالم حر ومزدهر، بلا خوف ولا فقر ولا عوز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد داو بينجو، وزير الخارجية في مملكة بوتان.

السيد بينجو (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونحن على ثقة بأنكم بخبرتكم الأكاديمية والسياسية الواسعة، ستوفرون للجمعية القيادة اللازمة على مدى سنة قادمة. وأود أيضاً أن أثني على سلفكم، معالي السيد علي التريكي، لمبادراته العديدة وتوجيهه للدورة الرابعة والستين للجمعية إلى خاتمة ناجحة.

ويرحب وفدي باقتراحكم بشأن ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“ باعتباره موضوع المناقشة العامة للدورة هذه. وهذا الموضوع ملائم تماماً، حيث يأتي في وقت يتطلع فيه العالم إلى الأمم المتحدة لتوجيهه في التعامل مع الأزمات العالمية المتعددة، والآثار المدمرة لتغير المناخ، ومسألة صون السلام والأمن العالميين. لقد اعترف بالأمم المتحدة منذ وقت طويل بأنها منظمة عالمية لا غنى عنها بسبب ولايتها، ويجب أن تكيف نفسها على نحو مستمر للتعامل مع التحديات التي تواجه العالم حفاظاً

على دورها المحوري في الحوكمة العالمية. وما من منظمة متعددة الأطراف أخرى أو تجمع حكومي دولي، بدون شرعية العضوية العالمية، يمكن أن يحل محل مركزية الأمم المتحدة في الشؤون العالمية.

والأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة من الدول الصغيرة. ومبدأ المساواة في السيادة المكرس في ميثاق الأمم المتحدة يقر بأن جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها أو قوتها النسبية أو سكانها أو مستوى تنميتها، يجب أن تعطى فرصة متكافئة للإسهام والمشاركة في عمل الأمم المتحدة وهيئاتها الأساسية ومناصبها الرفيعة. وهذا، في الواقع، هو الأساس الذي قام عليه ذلك البيت قبل ٦٤ عاماً. ولا بد أن يظل هذا المبدأ في الصدارة وأن يساعد في رسم مسارنا قدماً بينما يستمر الحوار بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

كيف لنا كأعضاء في الأمم المتحدة أن ننادي بمصداقية بالمساواة بين الدول والشعوب إذا فشلنا في ممارستها فيما بيننا؟ وبعد ٣٩ عاماً من عضويتنا، ما فتئت بوتان تؤمن بأنه ما زال لدى الأمم المتحدة مجال ودور للدول الأصغر، كشركاء متساويين في الشؤون العالمية، بما في ذلك في صون السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، تسعى بوتان إلى الحصول على العضوية في مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

في الأسبوع الماضي، وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى، أقر رؤساء دولنا وحكوماتنا بمحنة ملايين البشر الذين يعيشون في فقر واتفقوا على إعادة الالتزام بالوفاء بتعهدهم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. فنجاح كل الدول الأعضاء في إنجاز تلك الأهداف سيكون بمثابة تدبير يعزز فعالية الأمم المتحدة. ولذلك، يجب أن تواصل الأمم المتحدة توفير القيادة الضرورية لتعزيز شراكة عالمية متجددة للتمكين من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أكد رئيس وزراء بوتان أمام هذا التجمع على الحاجة إلى تجاوز الممارسات الإنمائية التقليدية (انظر A/65/PV.3). ولذلك، اقترح إدراج السعادة كهدف تاسع من الأهداف الإنمائية للألفية. ووفدي يحدوه الأمل في أن يحظى اقتراح رئيس وزرائنا بتأييد الأمم المتحدة.

ويسر وفدي أن يحيط علماً بأن جدول أعمال الإصلاح الذي أطلق في أعقاب اجتماع القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ بدأ يؤتي ثماره. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ الجمعية بالإجماع للقرار المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة (القرار ٦٤/٢٨٩) في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٠، الذي أُنشئ بموجبه جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، في جملة أمور. إن إنشاء هذا الجهاز يوطد بشكل فعال كل الولايات والمهام القائمة ذات الصلة بالمرأة ويشكل خطوة هامة في الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي الرابع للمرأة، الذي عقد في بيجين. ونحن على ثقة من أن هذا الجهاز سيعالج المسائل العالمية المتعلقة بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة بفعالية كبيرة.

وما فتئت بوتان تؤمن بأنه ما من مجتمع يمكن أن يكون سعيداً ما لم يكن شاملاً للجميع. إن النهوض بالظروف التي ستمكن جميع مواطنينا من توخي السعادة الوطنية حتى يتسنى لهم، بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو السياسة أو مركز آخر، أن يتمتعوا بنوعية الحياة الجيدة في بلد تقدمي ومزدهر ليس أحد أهداف حكومتنا فحسب، ولكنه التزامنا الأخلاقي أيضا. ومما يزيد من إعادة التأكيد على هذه الروح دستورُنا الذي يضمن الحقوق الأساسية لجميع أبناء بوتان، مما يثبت عمليا أن بوتان ملتزمة ببناء مجتمع شامل، مجتمع يمكّن جميع البوتانيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، من أن يعيشوا عيشة تتحقق فيها الآمال والطموحات، ومن الإسهام والمشاركة بوصفهم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع. ولذلك، سرّ حكومة

بلدي التوقيعُ على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ونلاحظ أيضا بارتياح أن القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة سيسهم في تعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، مما يجعل نظام التمويل أكثر انتظاما وبنية الحكم الكلية أكثر تناغما. ومن شأن ذلك أن يحسن قدرة الأمم المتحدة على إيصال المساعدة بفعالية أكبر إلى البلدان، ومن ثم تعزيز ركنها الإنمائي.

ويدرك وفد بلدي الدور الهام الذي تؤديه الجمعية العامة في وضع جدول الأعمال العالمي وتناول كثير من المسائل الهامة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وبمرور كل سنة، تزداد المسؤوليات المسندة إلى الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بالتداول ووضع السياسات، ونحن نعتقد بأن سلطة الجمعية العامة يجب أن تُعزز في وقت متزامن لتولي الولاية المتزايدة المسندة إليها. ولذلك، نقدّر التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، حيث سُلّط الضوء على عدد من المسائل الرئيسية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. ونثق بأن هذه المداولات، بالتصميم السياسي من قبل الدول الأعضاء، ستؤدي إلى تعزيز الأمم المتحدة.

ونستمد التشجيع من التقدم الكبير الذي أحرزته في السنة الماضية الجولات الخمس للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل والزيادة في عضوية مجلس الأمن ومسائل أخرى متعلقة بالمجلس، وهي الجولات التي عُقدت تحت رئاسة السفير ظاهر تنين ممثل أفغانستان. ويؤيد وفد بلدي توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة ليعكس الحقائق الواقعة المعاصرة ولجعله هيئة أكثر تمثيلا. ونعتقد بأن الهند واليابان وألمانيا والبرازيل، بالإضافة إلى بلدين من القارة الأفريقية، التي لها القدرة والموارد اللازمة لتحمل المسؤوليات الثقيلة عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن تُمنح العضوية الدائمة.

ونظرا للالتزام المجدد للمجتمع الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية بغية تحسين حياة الناس في أشد البلدان فقرا، فقد حان الوقت تماما لأن يعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا في تركيا في ٢٠١١. ونشكر حكومة تركيا على عرضها السخي والمساعدة في استضافة هذا المؤتمر الهام. ونقدّر أيضا جهود مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تنسيق عمليات الإعداد للمؤتمر.

وسنتطلع إليكم، سيدي الرئيس، ونحن نضطلع بعمليات الإعداد لهذا الحدث، للحصول على دعمكم وتوجيهكم حتى تستطيع أقل البلدان نموا مع جميع شركائنا الإنمائيين كفالة نتائج ناجحة وأيضا، وهو الأهم، إعطاء شعوبها فرصة لحياة أفضل. ونحن نثق بأن المؤتمر سيستفيد من أوجه نجاح برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وسيتخذ تدابير واستراتيجيات جديدة لتنمية أقل البلدان نموا في العقد القادم.

ويقتضي التحدي الحاسم الآخر في عصرنا، كما يوصف على نحو مناسب، أي تغير المناخ، الجهد الجماعي والمنسق من قِبل جميع الدول نظرا لأن آثاره المدمرة لا تعرف الحدود. ولدى بلدي إيمان كامل بقيادة الأمم المتحدة، ويعتقد بمركزية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في معالجة تغير المناخ. ونحن على ثقة بأن المفاوضات الجارية ستؤدي إلى اتفاق عملي وشامل ومنصف في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كانكون في وقت لاحق من هذه السنة، كما هو متوخى بموجب خطة عمل

بالي. ومن الضروري تحقيق النجاح في كانكون للبلدان الصغيرة والضعيفة مثل بلدي الذي يتحمل عبئا أثقل نتيجة تغير المناخ. ويجب أن تتوفر لدينا الموارد الضرورية للقيام بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وبفعل التهديدات الخطيرة والآثار المخربة التي يسببها تغير المناخ في جنوب آسيا، كما حدث مؤخرا في باكستان، لم يكن من باب المصادفة أن مؤتمر القمة السادس عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، الذي تشرفت بوتان باستضافته في نيسان/أبريل من هذه السنة، اختار على نحو ملائم تغير المناخ موضوعا له. وبالإضافة إلى اعتماد إعلان يوبيل ثيمفو الفضي، المعنون ”صوب جنوب آسيا خضراء وسعيدة“، اعتمد مؤتمر القمة أيضا بيان ثيمفو بشأن تغير المناخ. وتوجز المبادرات الهامة لزيادة تعزيز وتكثيف التعاون الإقليمي للتصدي للآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ في جنوب آسيا. وإحدى النتائج الهامة لمؤتمر قمة ثيمفو هي صياغة البيان المشترك لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن تغير المناخ، الذي ستعرضه بوتان بصفتها الرئيسة الحالية للرابطة في المؤتمر القادم للأطراف في كانون الأول/ديسمبر في كانكون.

ونحن مسرورون بإبلاغكم بأن أسس الديمقراطية المستدامة الفعالة تزداد قوة، بينما تدخل بوتان في السنة الثالثة بوصفها ملكية دستورية ديمقراطية. والترتيبات المؤسسية، كما ينص عليها دستورنا، لفروع الحكم الثلاثة كاملة الآن، وهي تؤدي وظائفها بإنشاء المحكمة العليا في وقت سابق من هذه السنة. وبالمثل، أُنشئت على نحو محكم جميع الهيئات الدستورية التي تؤدي وظائف الرقابة، ووسائط الإعلام تؤدي دورها بوصفها الركن الرابع في جو من الحرية.

ولا شك في أنه نظرا للتحديات التي تواجه عالمنا المتزايد الترابط، من الحيوي قيام الأمم المتحدة بدورها في تناول هذه المسائل. وللقيام بذلك فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى التأييد والالتزام الكاملين من جميع أعضائها. ولن تكون قادرة على القيام حقا بإعادة تأكيد دورها المركزي في الحوكمة العالمية إلا حينئذ. ولذلك، أختتم بتأكيد كامل دعم وتعاون وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، وأنتم تشرعون في مسيرة تدوم سنة لزيادة تعزيز هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باك كيل يون، نائب وزير الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك كيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): سيدي الرئيس، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين. وفي السياق ذاته، أعتقد بأن قيادتكم المقتدرة ستحقق النجاح لهذه الدورة.

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية الخامسة والستين لإنشاء الأمم المتحدة. إن إنشاء الأمم المتحدة وضع أساسا قانونيا دوليا لمنع تكرار المآسي، مثل الحربين العالميتين اللتين تسببتا في معاناة لا توصف للبشرية، ولصون السلم والأمن العالميين وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وأهم معنى لإنشاء الأمم المتحدة هو إرساء مبدأ المساواة في السيادة في العلاقات الدولية، الذي يمكّن جميع الدول على هذا الكوكب، كبيرها وصغيرها، من بذل جهود متضافرة بغية تحقيق السلام والتنمية.

إن تاريخ الأمم المتحدة الذي يعود إلى ٦٥ سنة، هو تاريخ التحديات المتواصلة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومنطق القوة وسياساتها اللذان يسعيان إلى إلغاء المساواة في السيادة، ما زالا قائمين في العلاقات الدولية،

وحتى اليوم أي بعد بداية القرن. والقانون والنظام الدوليان يدوسهما التعسف والتسلط الكبير من فرادى الدول. والاعتداءات العسكرية التي تتعرض لها دول سيادية، وتكديس الأسلحة، والتهديدات باستعمال القوة أمور لا تزال غير مضبوطة، والأكثر من ذلك أن سلسلة من الذرائع تُستعمل لتبريرها.

وأصبحت الخدع الدنيئة ومحاولات الإطاحة بالأنظمة الاجتماعية – السياسية للبلدان الأخرى منتشرة بشكل متزايد. ويتعرض شعار حماية حقوق الإنسان والآلية المؤسسية للجمعية العامة للأمم المتحدة لإساءة الاستعمال تحقيقاً لذلك. ويشكل إنكار حق البلدان الأخرى في اختيار أنظمتها في حد ذاته انتهاكاً لحقوق الإنسان لشعوبها. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي أحد تلك البلدان الواقعة ضحية.

ويتطلب ذلك الواقع تعزيز دور الأمم المتحدة، تمشياً مع تغيّر الأزمنة والحالات، الذي لا يتحقق برأينا إلاّ بعد إجراء إصلاح أكثر دينامية وملاءمة للأمم المتحدة. وينبغي إعادة تشكيل مجلس الأمن ونظامه الداخلي ومراجعتهما بطريقة تُظهر التمثيل والإرادة الصحيحين لأعضاء الأمم المتحدة بأسرهم، ولا سيما من خلال التمثيل الكامل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى. وينبغي أيضاً كفالة تمثيل أي مجموعة جديدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي نالت الاستقلال بعد إنشاء الأمم المتحدة.

وينبغي تعزيز سلطة الجمعية العامة تعزيزاً قاطعاً. فالجمعية العامة، التي هي أكثر جهاز ديمقراطية في الأمم المتحدة، لديها سلطة أقل من سلطة مجلس الأمن غير الديمقراطي. وتلك الحالة الشاذة ينبغي عدم السماح باستمرارها بعد الآن. ولدى معالجة المسائل الرئيسية من قبيل السلام والتنمية، ينبغي تعزيز المشاركة الواسعة والنشطة للبلدان النامية ومصالحها على النحو الواجب.

وشبه الجزيرة الكورية، على غرار الشرق الأوسط، ما فتئت لوقت طويل بؤرة مزمنة السخونة تُلحِق الضرر الخطير بالسلم والأمن العالميين. ولقد أدرجت الأمم المتحدة المسألة الكورية في جدول أعمالها كبند رئيسي لفترة تزيد على ٣٠ عاماً. وأدى هذا إلى اتخاذ القرار ٣٣٩٠ (د-٣٠) في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥، الذي يدعو إلى حل قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية، وانسحاب جميع القوات الأجنبية هناك، واستبدال اتفاق الهدنة باتفاق السلام، كتدبير لخفض التوتر وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

ولقد مضت ٣٥ سنة أخرى منذ ذلك الحين. ولكن ما زالت شبه الجزيرة الكورية في حالة هدنة، مما يعني أنه لا توجد حرب ولا يوجد سلام. وفيما لا يزال يتعين تنفيذ القرار المذكور، تتعرض سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجهودها من أجل السلام للخطر باستمرار، لأن الأوضاع المتفجرة التي تفضي إلى شفير الحرب تتهيأ دورياً في شبه الجزيرة الكورية. وآخر مثال على ذلك هو التكديس الهائل والسخيف للأسلحة، والتهديد على نطاق واسع باستعمال القوة من جانب الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية في شبه الجزيرة الكورية وجوارها من خلال استغلال حادث تشيونان.

إن الحالة الخطيرة القائمة منذ مدة في شمال شرقي آسيا، بما في ذلك شبه الجزيرة الكورية، أثبتت مرة أخرى بلا شك أن الولايات المتحدة ليست في وضع الدفاع، إنما هي المعرقلة لتحقيق السلام. وطالما تجوب حاملات الطائرات النووية التابعة للولايات المتحدة البحار حول بلدنا،

لا يمكننا التخلي عن ردعنا النووي على الإطلاق، بل ينبغي زيادة تعزيزه. هذا هو الدرس الذي استخلصناه.

وتعتبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن من واجبها النبيل، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، ضمان السلم والأمن، وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والازدهار المشترك في شبه الجزيرة الكورية وحولها. ولو لم يكن هناك رادع قوي ضد الحرب نتيجة سياسات سونغن التي وضعها القائد العظيم لشعبنا، الجنرال كيم يونغ إيل، لكانت شبه الجزيرة الكورية تحولت بالفعل إلى ساحة حرب، وقُضي على السلام والاستقرار الإقليميين.

والبيئة السلمية هي أكثر ما تمس الحاجة إليها بالنسبة إلى حكومة وشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنهما يركزان الآن كل جهودهما على التنمية الاقتصادية، بغية فتح الباب أمام قيام دولة قوية ومزدهرة في عام ٢٠١٢، الذي يصادف الذكرى السنوية المائة لولادة القائد العظيم، الرئيس كيم إيل سونغ. وفي هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الستين لاندلاع الحرب الكورية، اقترحت من جديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بكل احترام على أطراف اتفاق الهدنة البدء بإجراء محادثات بأسرع ما يمكن بغرض استبدال اتفاق الهدنة باتفاق السلام. وإذا جرى تنفيذ ذلك الاقتراح، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستشهد تنفيذ قرارها التاريخي المتخذ قبل ٣٥ عاماً. وإبرام اتفاق السلام سيمثّل تدبير بناء الثقة الأشد فعالية لتبديد عدم الثقة بين أطراف الهدنة، وسيكون الدافع القوي لضمان أن تصبح شبه الجزيرة الكورية لا نووية.

ليس هناك تغيير في مواقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيال رفضها للحرب النووية، وسباق التسلح النووي، والانتشار النووي. ونزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية هي هدف السياسة العامة الذي تحافظ عليه حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تحقيق السلام والأمن في شمال شرقي آسيا، ونزع السلاح النووي من العالم. ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، المشار إليه في البيان المشترك للمحادثات السداسية الأطراف الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يعني تحويل كل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، عن طريق القضاء الكامل على الأخطار النووية الخارجية الحقيقية في شبه الجزيرة الكورية بطريقة يمكن التحقق منها. ومثلما تم توضيحه بالفعل، إن أسلحتنا النووية ليست وسيلة لمهاجمة الآخرين أو تهديدهم، وإنما هي رادع للدفاع عن النفس، حيال جميع النوايا والأغراض، لمواجهة الاعتداءات والهجمات من الخارج.

وبوصفنا دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، نحن على استعداد للمشاركة في الجهود الدولية من أجل عدم الانتشار النووي والإدارة الآمنة للمواد النووية، على قدم المساواة مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وتصبو الأمة الكورية بأسرها منذ أمد بعيد إلى وضع حد لتاريخ الانقسام المعيب الذي فرضته عليها قوات أجنبية، والعيش بسلام في جزيرة أعيد توحيدها.

وفي القرن الجديد، أُحرز تقدم هام نحو تحقيق المصالحة، والازدهار المشترك، وإعادة التوحيد في العلاقات بين الكوريتين. ومؤتمر قمة الكوريتين التاريخي الذي انعقد بين الشمال والجنوب في عام ٢٠٠٠ وما أسفر عنه من اعتماد إعلان مشترك في ١٥ حزيران/يونيه، ومؤتمر القمة الآخر للكوريتين الذي أعقبه في عام ٢٠٠٧، ونشر الإعلان المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أمور تشكل برنامجاً جيداً لإعادة التوحيد، غير مسبوق في تاريخنا الوطني. وكان الإعلانان التاريخيان موضع ترحيب من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أيدتهما تأييداً حاراً.

وللأسف، إن السلطات الحالية في كوريا الجنوبية ترفض هذا البرنامج الكبير لإعادة التوحيد، وتدفع بالعلاقات بين الكوريتين نحو الشقاق من خلال تقديم ما يسمى ”اقتراح التوحيد ذو المراحل الثلاث“، الذي يتعارض مع إعادة التوحيد ويبعث على المواجهة. وهي تعزز جوّاً من الحرب ضد المواطنين من أبناء وطنها بالتواطؤ مع قوات أجنبية بغرض ترشيد سياستها للمواجهة ضد الشمال. والقوات المناهضة لإعادة التوحيد لا مكان لها في شبه الجزيرة الكورية، ولذلك ينبغي عدم إعطاء مكان في المجتمع الدولي للقوات المناهضة للسلام. وستقوم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المستقبل بالتنفيذ الكامل للبيان المشترك المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه، والبيان المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر، فتحقق بالتالي المصالحة ووحدة الأمة، الأمر الذي سيفتح بالتأكيد عهداً جديداً من إعادة التوحيد والسلام والازدهار على نحو مستقل.

إن المثل الأعلى للسياسة الخارجية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يتمثل في الاستقلال والسلم والصداقة. إنه يتوافق مع المثل العليا للأمم المتحدة. ووفقا لهذا المثل الأعلى، سوف تعزز أيضا حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية علاقة الصداقة والتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وسوف تضطلع بمسؤولياتها عن كفالة إحلال السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية العالم.

في الختام، يرفض وفدي رفضا تاما البيان الاستفزازي الذي أدلى به وفد كوريا الجنوبية في ٢٥ أيلول/سبتمبر (انظر A/65/PV.17) عندما أشار مرة أخرى إلى حادث ”تشيونان“ مع تشويه للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٩ تموز/ يوليه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/13 و S/PV.6355). إن حقيقة حادث ”تشيونان“ لا تزال غير معروفة. ونتائج التحقيق الأحادي الجانب الذي قامت به كوريا الجنوبية، لا تزال منذ صدورها وحتى الآن تثير الريبة بعد الريبة بسبب التحليل العسكري العلمي وزيادة النقد المتعدد داخل وخارج كوريا الجنوبية. وترفض باستمرار سلطات كوريا الجنوبية قبول اقتراحنا بإرسال فريق التفتيش الميداني التابع لها من أجل التحقق العلمي والموضوعي بشأن حقيقة الحادث.

إن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٩ تموز/ يوليه ٢٠١٠، أحاط علما بالردود الواردة من أطراف أخرى مهمة، بما في ذلك الرد الوارد من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي ذكرت فيه أنه لا علاقة لها بالحادث وحضت على تسوية المسائل المعلقة بالوسائل السلمية لاستئناف الحوار المباشر والمفاوضات. وقد أسديت نصيحة لكوريا الجنوبية بألا تتسبب بالتوتر في شبه الجزيرة الكورية بقيامها بتدريبات حربية مع قوات خارجية واتباع نهج يقوم على المواجهة في تحدٍ لشواغل المجتمع الدولي، وينبغي لها أن تشرع فورا في الحوار بين الشمال والجنوب لإيجاد حلول لجميع المسائل المعلقة كما أوصى بذلك البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيتالي تشوركين، رئيس وفد الاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بدأت الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة بعدد غير مسبوق من الأحداث يشمل طائفة كاملة من أهم القضايا الدولية. ومن المشجع، في ضوء التحديات العديدة التي تواجه البشرية، أن نرى منهاجا إيجابيا موحدا للعمل الجماعي يتشكل مع قيام الأمم المتحدة بدور مركزي. أما وقد تعلم المجتمع الدولي من الأحداث المأساوية التي وقعت في العقود الأخيرة، أدرك أن محاولة فك العقدة المستعصية بالقوة في انتهاك للميثاق لن يؤدي إلا إلى مأزق، وخلص إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد بديل من التصدي للمشاكل السياسية والاقتصادية وغيرها من المشاكل إلا من

خلال الجهود المشتركة واستنادا إلى القانون الدولي. وتقدم الأمم المتحدة برنامجا عالميا لتعزيز هذا الاتجاه الإيجابي في العلاقات الدولية.

إن مجلس الأمن أداة رئيسية في هذه المنظمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن الجدير بالذكر أن الجلسة الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر (S/PV.6389) أكدت من جديد تصميم أعضائه على زيادة تعزيز كفاءة تلك الهيئة ليس فقط من خلال الانخراط في تسوية النزاع بل أيضا بوضع شروط مسبقة تكفل عدم تكرار الأزمات ومنع نشوبها. وهذا يثبت أن النهج الشامل لضمان الأمن الدولي يكتسب قوة لأنه يجسد الحقائق المعاصرة ويقوم على مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة تواجه مهاما كبيرة ومتعددة الجوانب في المجال الرئيسي المتمثل في حفظ السلام بشكل لم يسبق لها أن واجهته قط. وبينما نشيد بالجهود والتضحيات التي قدمها آلاف الرجال والنساء من ذوي الخوذ الزرق، ينبغي أن تستمر الجهود المشتركة لتطوير نظرية وممارسة حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة، وتحسين نوعية التخطيط، والقيام بعمليات حفظ السلام تحت الإشراف السياسي الملائم لمجلس الأمن.

من المشجع أن الأمم المتحدة تعمل نحو هذا الهدف على أساس جماعي حقا. إن الدول الأعضاء لديها بضعة أفكار مطروحة على الطاولة، تشمل المبادرة الروسية لتفعيل لجنة الأركان العسكرية لتحسين الخبرة العسكرية في قرارات مجلس الأمن.

لقد اتسم هذا العام بإحراز تقدم في نزع السلاح النووي. إن معاهدة ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي وقّعها الرئيسان الروسي والأمريكي في براغ تمثل مساهمة حقيقية لبلدينا في تعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. كذلك جاءت نتيجة للتغيرات الإيجابية في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة التي وضعت التفاعل الروسي والأمريكي في الشؤون العالمية على مستوى جديد من الناحية النوعية.

ونأمل أن تقوم جميع الدول وأولها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالسير على خطى موسكو وواشنطن في توفير الزخم الشديد الذي قدمتاه لعملية نزع السلاح النووي.

ووفقا لسياسة روسيا نحو تعزيز دور الأمم المتحدة في الأمن العالمي ونزع السلاح وبناء الثقة، نعتزم أن نضع على الطاولة ثلاثة مشاريع قرارات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة: مشروع قرار بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بالاشتراك مع الصين؛ ومشروع قرار بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي؛ ومشروع قرار تشترك في تقديمه روسيا والولايات المتحدة بصورة ثنائية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وإطار عمل جديد للعلاقات الاستراتيجية. وندعو إلى اعتمادها بتوافق الآراء.

إن إضفاء طابع العالمية على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمان تنفيذها الدقيق يشكل حجر الزاوية في تعزيز أي نظام دولي لعدم الانتشار. وفي هذا السياق، يجب أن يستمر البحث عن حل فعال للمشكلة النووية الإيرانية على أساس أحكام معاهدة عدم الانتشار ومعايير القانون الدولي. ويتوجب على الجانب الإيراني أن يكفل المستوى المطلوب من الشفافية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي وتحظى بدعم مجلس الأمن.

إن توضيح المسائل المعلقة بشأن برنامج إيران النووي، لا يفي بهدف تعزيز نظام عدم الانتشار فحسب،

ولكن من الواضح أنه لا يفي بمصالح إيران أيضا. وروسيا لا ترى أي بديل معقول سوى إيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية لمشكلة إيران النووية من خلال الحوار البنّاء بين طهران ومجموعة الستة. ساعد اجتماع وزراء خارجية البلدان الستة في نيويورك على ترسيخ النية المشتركة لكفالة استئناف هذا الحوار في أبكر وقت. وسوف نواصل بذل قصارى جهدنا من أجل تحقيق هذا الهدف.

أما فيما يتعلق بأداة فرض الجزاءات، فإن الجزاءات ليس هدفا في حد ذاتها. والهدف من نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن إرسال إشارة إلى إيران مفادها بأنه يتعين عليها أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإعطاء زخم لعملية التفاوض. ويتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يظهروا تضامنا على أساس المسؤولية المشتركة. ونرفض بقوة أي حالة يتم فيها اتخاذ قرارات انفرادية – بما في ذلك تلك التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي تقوض أساس الجهود المشتركة – بشأن الجزاءات، بموازاة جهود جماعية يقوم بها مجلس الأمن. وعلينا أن ننهي هذه الممارسة التي تتعارض مع القانون الدولي وتترك أثرا سياسيا سلبيا.

بل ما هو أكثر وضوحا الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا الذي طالبت الجمعية العامة لعدد من السنوات برفعه، من الواضح أن ذلك من المفارقات. إن تدوين مبدأ المساواة وعدم تجزئة الأمن مسألة حتمية في الجهود الدولية الجدية في هذا الميدان، ذلك هو بالتحديد هدف مبادرة الرئيس ميدفيديف لإبرام معاهدة بشأن الأمن الأوروبي. ويستهدف الاقتراح الانتقال الكامل للسياسة الأوروبية الأطلسية من برنامجها الخاص بالحرب الباردة القديمة إلى برنامج جديد من أجل إرساء أساس قانوني متين لمبدأ عدم تجزئة الأمن للجميع في المنطقة الأوروبية الأطلسية التي أعلنت في التسعينات من القرن الماضي. ونرحب بالحوار الموضوعي بشأن هذه المبادرة الروسية الهامة التي بدأت في مختلف المنتديات الدولية.

إن التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط من شأنها أن يسهم مساهمة حيوية في تعزيز الاستقرار العالمي. ويجب على الأطراف أن تتحلى بالإرادة السياسية وأن تبذل كل جهد من أجل إنجاح المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة المستأنفة. أظهرت نتائج اجتماع وزراء المجموعة الرباعية الوسطاء الدوليين الرئيسيين الذي انعقد في ٢١ أيلول/سبتمبر استمرار الدعم المناسب للإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن المسؤولية النهائية عن أية نتيجة ناجحة في أيديهم.

في هذا الصدد، فإن قرار السلطات الإسرائيلية بعدم تمديد الوقف المؤقت لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية يثير قلقا شديدا. وينبغي إيجاد سبيل للخروج من الحالة الناشئة لكفالة استمرار المفاوضات. واقترحنا عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في موسكو بهدف الدفع قدما بالتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط. وحظي الاقتراح بتأييد جميع الأطراف ومجلس الأمن. وإذا أصبح الحوار الفلسطيني الإسرائيلي المباشر مستقرا، يمكن عقد منتدى موسكو، وسيتضمن المنتدى، كذلك، بحثا موضوعيا للمسارين السوري واللبناني، بالإضافة إلى التوقعات بشأن الجوانب المتعددة الأطراف لتسوية الشرق الأوسط.

إن بلورة استراتيجية شاملة لمعالجة المشاكل المترابطة في الشرق الأوسط هي بند مدرج في جدول الأعمال. ومن الضروري مواصلة العمل لعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وفقا لقرار المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتدعم موسكو الاستراتيجية الدولية لتحقيق التسوية الشاملة والانتعاش بعد انتهاء الصراع في أفغانستان، التي اعتمدت في مؤتمر كابول، والتي تتوخى نقل المسؤولية عن الحالة في ذلك البلد بصورة تدريجية إلى السلطات الأفغانية، ريثما يتم بناء هياكل حكم فعالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية. إن مستقبل أفغانستان يجب أن يقرره الشعب الأفغاني ذاته. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة، مع قيام الأمم المتحدة بدور هام.

وسيكون تحقيق الاستقرار في أفغانستان وفي كل أنحاء المنطقة أمراً مستحيلا بدون حل مشكلة المخدرات. فأبعاد الخطر الذي تشكله المخدرات الصادرة من أفغانستان تمثل تهديدا واضحا للسلم والاستقرار الدوليين وتقتضي اتخاذ إجراءات أكثر حزما على امتداد مسار إنتاج وانتشار المخدرات – من تدمير محاصيل المواد المخدرة وقمع إمدادات السلائف، بمن في ذلك تجار المواد المخدرة المدرجون في قائمة جزاءات مجلس الأمن. ومن الضروري أيضا الارتقاء إلى مستوى جديد من التعاون الدولي. ومبادرة روسيا بإقامة أحزمة أمنية للأموال ومكافحة المخدرات في المناطق المحيطة بحدود أفغانستان تتسق مع تلك الأهداف.

إن البعد الإقليمي لتحقيق الاستقرار في أفغانستان على الأمد الطويل آخذ في التحول إلى أحد قضايا الساعة. ولهذا الغرض، يجب أن نشرك بشكل كامل قدرات المنظمات ذات الصلة التي تعمل بفعالية وتجري اتصالات مع كابول بشأن المسائل الأفغانية، بما في ذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شانغهاي للتعاون.

لقد أوشكت عملية التسوية في السودان على الوصول إلى معلم هام. وبينما يقترب موعد إجراء الاستفتاء بشأن تقرير المصير في جنوب ذلك البلد، يجب على طرفي اتفاق السلام الشامل مضاعفة الجهود للتغلب على المشاكل التي ظلت تفرق بينهما. وعلينا كذلك أن نعطي زخما جديدا لعملية التسوية في دارفور. إن استقرار الحالة في السودان وفي كل أنحاء القارة الأفريقية الشاسعة على المحك. ونحن نرحب بالموقف البنَّاء الذي أظهره السودانيون والمشاركون الآخرون في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السودان الذي عُقد هنا مؤخرا.

وفي الصومال، تستمر المواجهة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية، المدعومة من المجتمع الدولي، والجماعات المتطرفة والإرهابية المرتبطة بالقاعدة. إن عدم تحقيق التسوية في الميدان يغذي مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال. كما أن السعي الأكثر حزما لتحقيق التسوية السياسية وتقديم مساعدة أكبر لعملية الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام والمزيد من جهود مكافحة القرصنة، بما في ذلك المحاكمة الجنائية للقراصنة، هي أولويات جهود المجتمع الدولي المبذولة على المسار الصومالي. وهذا ما كرر التأكيد عليه مؤتمر القمة المصغر الذي عُقد مؤخراً بشأن الصومال، وهو ما تدعمه روسيا دعما كاملا.

لقد كررت نتائج مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في مسائل التنمية، وعلى وجوب أن تساعد على حشد الدعم السياسي وتعبئة الموارد المالية لتحقيق تلك الأهداف في الوقت المناسب. ويقتضي ذلك بذل الجهود المشتركة للحكومات والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والقطاع العام والمجتمع المدني، على أساس مبادئ الشراكة العالمية والمسؤولية المشتركة.

ومن الواضح أنه لا يمكن حل معظم المشاكل العالمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدون المشاركة في الابتكارات والتكنولوجيا المتقدمة والحلول التحديثية. وينطبق الأمر نفسه على تحديات أخرى مثل تغير المناخ والطاقة والأمن الغذائي ومكافحة الأمراض. إن مشاركة

القدرات الكبيرة للأمم المتحدة وأسرتها ومنظومة الوكالات المتخصصة في هذا المجال سيسمح للمنظمة بأن تكون عاملا حافزا في إنشاء وتطوير تحالفات التحديث المتعددة الأطراف. وروسيا مستعدة للمشاركة الفعالة في هذا الجهد.

ولكي ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى التوقعات، يجب أن تستمر في تجديد ذاتها. ويمضي إصلاح المنظمة قدما وبشكل تدريجي. وفي هذا العام، تكللت المفاوضات على تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة بالنجاح الكامل. وبصفة خاصة، تم إنشاء جهاز الأمم المتحدة الجديد والهام المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وستستمر المفاوضات في الدورة الحالية بشأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وتلك مسألة هامة للغاية في جدول أعمال إصلاح المنظمة، وتتصل بمصالح الأغلبية الساحقة للدول. ولهذا السبب، ينبغي أن تستند الصيغة الجديدة لإصلاح مجلس الأمن إلى الحل التوافقي وإلى أوسع نطاق ممكن من الاتفاق في الأمم المتحدة. وينطبق هذا الشرط على جميع جوانب الإصلاح الأخرى للأمم المتحدة.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والستون لتأسيس الأمم المتحدة وكذلك لنهاية الحرب العالمية الثانية، التي خرجت المنظمة العالمية من رمادها. وإحياء لذكرى الملايين من الضحايا وكفالة عدم تكرر تلك الويلات، علينا أن نقمع المحاولات الرامية إلى تشويه الأحداث المتصلة بتلك الكارثة التاريخية. وهذا هو الهدف من وراء مبادرة روسية معروفة جيدا في الأمم المتحدة. ونحن نعول على حصول مشروع القرار بشأن هذا الموضوع على أكبر تأييد ممكن.

إن الأمم المتحدة هي منظمتنا المشتركة والفريدة. ومن مسؤوليتنا جميعاً أن نحدد مدى إنتاجية عملها في المستقبل وفائدته الحقيقية للبشرية. وإذا ما وحدنا جهودنا معا سنتمكن من تجديد الأمم المتحدة بشكل فعّال وتزويدها بالموارد اللازمة. وإننا على اقتناع بأن الموارد التي ننفقها من أجل هذا الهدف ستحقق منافع ملموسة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، تتجسد في السلام الدائم والأمن والتعاون والازدهار في كل بقاع العالم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.